الأوقاف الاسلامية بجوار المسجد الاقصى بالقدس

اصلها وتاريخها واغتصاب اسرائيل لها

الفه بالانكليزية

عبد اللطيف الطيباوي

دكتور في الفلسفة ودكتور في الأدب من جامعة لندن

وأستاذ التربية الإسلامية فيها سابقاً

نقله إلى العربية

عزت جرادات

دكتور في التربية من جامعة كولومبيا في نيويورك

من منشورات

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

المملكة الأردنية الهاشمية

١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

www.
al-maktabeh
.com
مكتبة
المهتدين

بسم الله الرحمن الرحيم

تمت ترجمة هذا الكتاب بعون الله

بطلب من

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

وبالتنسيق مع

مكتب المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس

في عمـــان

المترجم

مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان

المحتـــويات

الصفحة

مقدمـــة المؤلف . . . . . ط

الفصـــل الاول ١

العرف الإسلامي في طلب العلم .

الحج ودوره في ترسيخ وحدة الثقافة الإسلامية .

القدس مدينة العلم والعلماء .

العلماء المغاربة والأوقاف الإسلامية في القدس .

مفهوم الوقف في الشريعة الإسلامية .

وثيقة وقف «ابي مدين» عام «٧٢٠» للهجرة لمغاربة القدس .

وثيقة وقف الملك الأفضل «ابن صلاح الدين» لمغاربة القدس .

المعاهد الإسلامية في حي المغاربة والمناطق المجاورة له .

مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان

الفصل الثـــاني : ١٧

الحائط الغربي للحرم الشريف في السيرة النبوية .

سورة الإسراء وحادثة المعراج الشريف .

مسجد البراق والحائط الغربي للحرم الشريف .

التقاليد اليهودية وعلاقتها بجزء من الحائط الغربي .

وثيقة العهد العمري لسكان القدس .

يهود القدس بين التسامح الإسلامي والاضطهاد الصليبي.

تسامح صلاح الدين مع اليهود في عودتهم للقدس .

ادعاءات اليهود الاجانب في الحائط الغربي (عامي ١٨٤٠ ، ١٩١١)

المبكى اليهودي في العصر الحاضر .

الفصل الثالث : ٣٣

حالة الأماكن المقدسة عند الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧ .

المحاولات الصهيونية لتغيير وضع الحائط الغربي .
الادعاءات اليهودية السياسية في مظاهر دينية .
الموقف البريطاني تجاه وضع الحائط الغربي .
الاضطرابات الدموية عام ١٩٢٩ .
اللجنة الدولية للتحقيق في قضية الحائط الغربي .
تأكيد الملكية الإسلامية للحائط الغربي والأرض المجاورة له .
السماح لليهود بالوصول للحائط الغربي للتعبد .
النتائج التي أكدتها السلطات البريطانية وعصبة الأمم.

الفصل الرابع : ٤٩

قرار الأمم المتحدة في تقسيم فلسطين عام (١٩٤٧) وتدويل القدس .
إعلان الدولة اليهودية ونشوب القتال في القدس.
الاحتلال اليهودي للمدينة الجديدة واحتفاظ العرب بالمدينة القديمة .

مكتبة المهتدين الإسلامية لمقاومة الأديان

فشل جهود الأمم المتحدة في التسوية بين الطرفين المتنازعين .

الاحتلال الاسرائيلي للمدينة المقدسة في حزيران « ١٩٦٧ » ، وضمها للقدس الجديدة .

التدمير الفوري لحي المغاربة والاستيلاء على وقف (ابي مدين) .

التجاهل الإسرائيلي لستة قرارات للأمم المتحدة في شجب ضم القدس القديمة واعتبار ذلك اجراءاً غير قانوني .

المزيد من الاستيلاء الإسرائيلي على الوقف الإسلامي المجاور للحرم الشريف من الجهتين الجنوبية والغربية .

الحفريات والتنقيبات الخطيرة تحت المسجد الأقصى والمواقع التاريخية الأخرى .

الفصل الخامس : ٧٦

حالة اليهود في القدس منذ أيام صلاح الدين .

التسامح الإسلامي والسماح لليهود في التعبد قرب جدار الحرم الشريف .

التسامح الإسلامي والسماح لليهود باستئجار بيوت الوقف للسكنى .

التسامح الإسلامي والسماح لليهود بدفن موتاهم في وقف إسلامي على منحدر جبل الزيتون .

حدود الحي اليهودي في المدينة القديمة قبل ١٩٤٨.

الملكية الإسلامية في الحي اليهودي ووجود مسجدين فيه.

تدنيس مقبرة « مأمن الله » الإسلامية وانتهـــاك حرمات الموتى .

الفصل السادس : ٩٣

القدس لم تعرف غالبية يهودية قبل الانتداب البريطاني.

«اللاجئون الذين اغتصبوا المأوى الذي آواهم » .

« الضيف الذي طرد المضيف » .

« المستأجر الذي طرد صاحب البيت » .

سلوك إسرائيل في نظر القوانين الأخلاقية والدولية .

القدس تفقد معالمها الدينية العالمية وتصبح قلعة يهودية. أي فرص للسلام ؟ !

الملاحـــق : ١٠٢

« اربع وثائق رسمية » . . . ١٠٣_١١٣

١ ٠ وقفية « أبي مدين ».
٢ ٠ وقفية « الملك الأفضل » .
٣ ٠ أمر من محمدعلي باشا «١٢٥٦هـ» .
٤ ٠ مذكرة من مدير أوقاف القدس «١٩١١م»

الخرائـــط :

١ ٠ القدس القديمة «قبل الاحتلال الإسرائيلي» ١١٥
٢ ٠ القدس القديمة «المساحات المسلوبة منذ عام ١٩٦٧ » ١١٦

الصـــور :

١ ٠ المبكى عام « ١٩٣٩ » . . ١١٧
٢ ٠ المبكى عام « ١٩٦٧ » . . ١١٨
٣ ٠ المبكى والصخرة المشرفة . . ١١٩
٤ ٠ « الزاوية الفخرية » ووقف « ابي السعود » . ١٢٠
٥ ٠ اليهود يقيمون الصلاة تحت المحكمة الشرعية. ١٢١

مقـــدمة المؤلف

هذا بحث علمي يتناول تاريخ الأماكن الدينية والاوقاف الإسلامية والمعاهد العلمية بجـوار الحـــرم الشريف في بيت المقدس ، وقد بينت هذا التاريخ عبر القرون حتى الإحتلال الإسرائيلي على الوثائق الرسمية والمصادر الأصلية ، وبينت فيه تسامح العرب والمسلمين نحو اليهود منـــذ الفتح الإسلامي ، وقـــارنت ذلك بالاعتـــداء الإسرائيلي على المقدســـات الإسلامية ، واغتصاب أملاك الوقف الإسلامي ، وتدمير مبـــانٍ لها مكانة خاصة في تاريخ العرب والإسلام لوقوعهـــا بجوار المسجد الأقصى ، ثالث الحرمين والقبلة الأولى .

وقد أدخلت في هذا التاريخ بعض المسائـــــل السياسية التي لا يستغنى عن بحثها لفهم موضوعه الديني.

وأثبت كل ما قلته أو استنتجته اعتماداً على حقائق استخرجت كثيراً منها من مصادر مجهولة ، ونشرتها في هذه الرسالة لأول مرة . وقد بذلت الجهدلنقض عدد من الأوهام التي نشرتها الدعاية الصهيونية بناء على تلك الحقائق ، وذلك لإحقاق الحقوتمهيد الطريق لإعادة السلام إلى القدس الشريف والبلاد المقدسة .

عبد اللطيف الطيباوي

الفصـــل الاول

كانت الرحلة في طلب العلم من المتطلبات الأساسيـة لإعداد العالم المسلم ، وإلمامه بأي فرع من المعارف والعلوم الإسلامية ، وكانت شهرة العالم تبلغ أوَجها عندما يوصف في مسيرته العلمية بأنه كان كثير الترحال طلباً للعلم عـــلى أيدي ثقـــاة عصره في أقصى الأقطار . ففي القرن الهجري الأول خرج كثير من الصحابة – رضوان الله عليهم – إلى العراق وبلاد الشام ومصر بعد الفتح العربي ، حتى لم يبق منهم في الحجاز إلاّ القلة ، وأصبحت الرحلة في طلب العلم أساسية ، وبخاصة لدارس الحديث الشريف ، اذ كان لا بد له من السفر لمقابلة أولئك الـــذين سمعوا الحديث النبوي مباشرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك ليتحقق من دقة رواية الحديث وضبطه لفظاً ومعنى . وقد رُوي عـــن عبد الله بن مسعود قولـــه : « لو علمت بمن هو أدرى مني بعلم الكتاب والحديث لرحلت إليه » .

وقد تطورت رحلة العلم والمعرفة لتصبح ميزة متأصلة للتعليم العالي في الإسلام ، وأصبحت واجبة وضروريـــة للعلماء في طلب العلم، كما هي واجبة للحجاج لوصولهـم

إلى مكة . وكان العلماء المسلمون يرتحلون لسنوات عديدة من حدود الصين في الشرق ، أو من أقصى الغرب في الأندلس ، أو مما بينهما من أقطار ، ليتعلموا ويعلموا وهم في طريقهم إلى مكة . وكانت هذه العملية الجادة في طلب العلم أو في ممارسة تعليمه ذات أثر فعال في وحدة الثقافة الإسلامية بين تلك الأقطار . وما كانت تنتهي شعائر الحج حتى يبقى الكثير من الحجاج في مكة المكرمة أو في المدينة المنورة رغبة في التأمل الروحي أو من أجل التعلم والتعليم، أو لرغبة في الكتابة وفي الاختلاط مع بني دينهم في تلك الديار .

وكان هؤلاء العلماء قليلاً ما يرتحلون من الشرق أو الوسط إلى أقصى الغرب،وبالذات إلى قرطبة وغرناطة في الأندلس ، نظراً لضعف الدافع الديني المباشر لزيارة تلك الديار والرحلة إليها ، أمّا الحج فعبادة وفريضة ، وهو ذو ارتباط عاطفي بمكة المكرمة أو المدينة المنورة أو بيت المقدس ، ولذا فقد كانت هذه المدن المقدسة تحظى باهتمام العلماء أكثر مما تحظى به كل من بغداد أو دمشق أو القاهرة ، إلاّ أن العلماء المسلمين كانوا يحلون بعض الوقت في هذه المدن الثلاث الاخيرة للتعرف

على بيئاتها ، ودراسة العلوم والمعارف فيها ، ولكنهـا لم تكن سوى جزء من رحلة الحج والعلم إلى مكة المكرمـة والمدينة المنورة وبيت المقدس .

وظلت هذه المدن الست ،عبر العصور ، محط أنظار العلماء في البلدان الإسلامية،نظراً لموقعها أو بصفتها عواصم إسلامية في الديار العربية ،أو لمكانتها الدينية باعتبارها مهد الإسلام ونقطة انتشاره .

ولم تتأثر رحلات العلماء من مختلف الأقطار إلى هذه المدن بالاحتلال الصليبي أو الغزو المغولي أو الاضمحلال الاندلسي ، ذلك لأن الوحدة الثقافية في العـالم الإسلامي كانت تتسـم بالعمق والاصـالة ، مما جعلها أقوى من الكوارث والنكبات السياسية التي تعرضلها العالم الإسلامي. فكان العلماء المسلمون أكثر فعالية من الخلفاء المسلمين في المحافظة على تلك الوحدة الثقافية ، وذلك نظراً لتفرغهم وتكريس جهودهم لطلب المعرفة أو نشرها باعتبارها مـن الواجبات الدينية . ومثال ذلك ما كان من شأن أحد أفراد عائلة مغربية (ذات علم وثروة) في المدينة المقدسة .

لقد كان شيخ تلك العائلة شعيب بن الحسن الأندلسي ـ المكنى : أبا مدين الغوث والمتوفى عام «٥٩٤» للهجرة ، «١١٩٧» للميلاد(١) ـ كان عالم حديث وصوفياً مشهوراً، تتلمذ عليه اثنان من مؤسسي الصوفية وهما : عبد القادر الجيلاني في مكة ، ومحي الدين بن العربي . ولقد انتقل شعيب الأندلسي وعدد من أفراد عائلته إلى « فاس » التي كانت يومها المدينة الرئيسة في المغرب . وفي مرحلة متأخرة هاجر أخوه «علي» وابنه « مدين » إلى مصر ، كما ارتحل من قبيلته اخرون من مصر إلى بيت المقدس ، حيث كانت تقيم جالية مغربية كبيرة .

ومما يؤكد عراقة هذه الجالية في بيت المقدس ، أن أحد أفرادها ، وهو عمر بن عبد الله بن عبد النبي المصمودي المجرّد ، وقف قسماً من أمواله لزاوية دينية في الثالث من ربيع الثاني عام (٧٠٣)هـ (١٣٠٣) م،لينتفع بها المغاربة الذين يعيشون بجوار الحرم الشريف في حي عرف فيما بعد بـ « حي المغاربة » فكان هذا أول وقف

---

١) الشعراني : لواقح الأنوار (القاهرة ١٣٢١) ، ج ١ ص ١٢٢، والمقري : نفح الطيب (القاهرة ١٢٧٩) ، ج ٤ ص ٢٦٩ .

وقفه مغربي لمنفعة المغاربة في القدس . وعندما توفي مؤسس هذا الوقف دفن في مقبرة مأمن الله « ماميلا » ، حيث دفن عدد من رجال الدين والعلماء المسلمين منذ العهد الصلاحي في القدس (١) .

وكان من أشهر مغاربة القدس علماً وبذلاً ، شعيب ابن محمد بن شعيب المعروف «بابي مدين» ، وهو حفيد أبي مدين الغوث ، فقد وقف زاوية أخرى في الحي المغربي نفسه ، وذلك قرب « باب السلسلة »،أحد أبواب الحرم الشريف، وجعل أرض قرية « عين كارم » ، التي يمتلكها ، والمجاورة للقدس ، وقفاً على هذه الزاوية وعلى المغاربة في القدس .

إن كلمة « وقف » تعني في اللغة العربية « الحبس » ، وتعني في الشرع الإسلامي « حبس الاصل وتسبيل الثمرة » ومن هنا فقد أوجب الشرع الإسلامي الاحتفاظ بملكية الوقف وحمايته وتوجيه غلته « نفعه » لمرضاة الله سبحانه وتعالى ليتم الإنفاق منه على المساجد والمدارس والمستشفيات وفي طلب العلم ومساعدة الفقراء والمحتاجين . ولهذا فان

١) مجير الدين : الأنس الجليل (القاهرة ١٢٨٣)،ج٢ص٣٩٧،٥٨٠

وثيقة أي وقف تضع شروطاً بأن الوقف غير قابل للتحويل أو التبديل أو الالغاء ، وأن المنفعة العائدة منه دائمة أبدية . ولهذه الشروط قوة القانون ، كما أن كثيراً من فقهاء الشريعة الإسلامية يرون أنه بمجرد اكتمال الصيغة القانونية لوثيقة الوقف ، فإن ملكية الوقف تنتقل من الواقف لتصبح في سبيل الله تعالى .

وخير مثال على وضوح تلك الشروط ما جاء في الوثيقة المؤرخة في «٢٩» رمضان المبارك عام«٧٢٠»للهجرة « ١٣٢٠ للميلاد » ، فالنص العربي للوثيقة ، وترجمته الانكليزية احتفظا بالمعنى وقوة الاسلوب البياني ، على الرغم من حذف عبارات الحمد والثناء والصلوات والمترادفات المتكررة في النص الأصلي . وقد أشرنا للحذف بوضع ثلاث نقط متتالية مكان كل عبارة محذوفة ، وفيما يلي نص هذه الوثيقة :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب وقف صحيح شرعي ... اكتبه . . . الشيخ ... ابو مدين شعيب ابن ابي عبد الله محمد ابن . . . ابي مدين شعيب

المغربي ... أشهد على نفسه وهو في صحته انه وقف . . . جميع المكانين الآتي ذكرهما ووصفهما وتحديدهما الجاريين في يد الواقف المذكور وملكه وتصرفه وحيازته إلى حين هذا الوقف . . .

وأحد المكانين المذكورين هو قرية تعرف بقريـــة عين كارم من قـــرى مدينة القدس الشريف ، وتشتمل على أراضي معتمل ومعطل وأوعار وسهل . . . وعـــلى آثار دور برسم سكنى فلاحيها . . . وبستان صغير ، وأشجار رمان وغير ذلك يستقى من عين مائها، وأشجار زيتون رومي ، وخروب وتين وبلوط . . . الحد القبـلي منها ينتهي إلى المالحـــة الكبرى ، والحد الشمالي ينتهي إلى بعض أراضي قلونية، والحد الغربي ينتهي إلى عـــين الشقاق، والحد الشرقي ينتهي إلى بعض أراضـــي المالحـــة الكبرى . . . « أوقفها » بجميـــع حقوقهـــا . ومرافقها والعين الموجـــودة فيهـــا والنزّازة ، والأشجـــار النابتة ، والآبـــار الخربـــة ،

وقرامي العنب العتيقة الرومية، وما ينسب للقرية المذكورة بكل حق من حقوقها . . . خلا ما في ذلك مسجد الله تعالى، وطريق المسلمين ومقبرة لهم ، فان ذلك خارج عن هذا الوقف وغير داخل فيه .

وأمّا المكان الثاني الموقوف فانه بالقدس الشريف بخط يعرف بقنطرة أم البنات بباب السلسلة المشتمل على إيوان وبيتين وساحة ومرتفق خاص ، وسُفْلي ذلك مخزن وقبو ... وقفاً صحيحاً شرعياً قاطعاً . . . دائماً سرمدياً... خالصاً لأهله مؤبداً والمستحقين على الدوام ... لا يُباع ذلك ولا شيء منه ، ولا من حقوقه ، ولا من حدوده ، ولا يُمْلك ، ولا يُناقل ، ولا يُحَل عقد عن عقوده ، ولا يرجع هذا الوقف لغير أهله . . . لا يُبْطله تقادم دهر ، ولا يوهنه اختلاف عصر ، كلما مر عليه زمان أكده . . . أبد الآبدين . . . إلى ان يرث الله الأرض ومن عليها .

أنشأ الواقف المذكور . . . وقفه هذا على السادات المغاربة المقيمين بالقدس الشريف والقادمين إليها من السادة المغاربة على اختلاف أوصافهم وتباين حرفهم . . . لا يُنازعهم فيه منازع ، ولا يشاركهم فيه مشارك . . . ينتفعون بذلك . . . ويقدم الواردون على المقيمين ، الأحوج فالأحوج . . . فاذا انقرضت المغاربة ولم يوجد منهم أحد مُقيماً بالقدس الشريف . . . فيرجع وقفاً على من يوجد من المغاربة في مكة المشرفة وعلى من يوجد منهم بالمدينة المنورة. فاذا لم يوجد منهم أحد بالحرمين الشريفين ، فيرجع وقفاً على الحرمين الشريفين .

وقد شرط الواقف النظر والتولية على هذا الوقف لنفسه مدة حياته ، ثم من بعده لمن يوجد رشيداً من جنس المغاربة بالقدس الشريف ويشهد له بالرشد والتقوى .

وقد أعدّ المكان الثاني المندرج في هذا

الكتاب زاوية سكناً للواردين الذكور من المغاربة . . . وليس لذكور المغاربة المقيمين ولا لأناثهم السكن في المكان المذكور . وعلى كل من يتولى هذا الوقف ان يبدأ بعمارته وإصلاحه...

« وقد شرط الواقف » ألاّ تؤجر القرية أكثر من سنتين ،ولا يستأنف عقد حتى ينتهي العقد الأول .

وقد شرط الواقف انه بعد الفائض من التعميرات ، أن يعمل المتولي ، في الثلاثة أشهر رجب وشعبان ورمضان ، خبزاً ويفرقه في الزاوية على المغاربة ، لكل قادم من المغرب أو مقيم بالقدس الشريف من المغاربة ، ذكوراً واناثاً ، جوازي رغيفان . وعند تفريق الخبز بعد صلاة العصر يقرأ الحاضرون سبع فواتح والاخلاص والمعوذتين ثلاثاً ، ويهدي ثواب ذلك إلى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولأصحابه وأتباعه ، ولروح الواقف ،ولجميع من ينسب بالخير في هذا الوقف .

وشرط الواقف إطعامية في عيد الفطر وفي عيد الأضحى وفي المولد الشريف لفقراء المغاربة .

وشرط الواقف أن يدفع المتولي لكل قادم من المغرب محتاجاً ومقيماً بالزاوية ثمن كسوة تقيه من البرد ، وإذا مات مغربي لم يكن عنده شيء فيصرف تجهيزه وتكفينه من غلة الوقف .

وقد تم هذا الوقف المبارك بتمام شروطه لوقوعه من أهله في محله على الوجه المُرضي لجوازه ، ولخلوه عما يؤدي إلى نقضه وحله ، لكونه صار وقفاً مؤكداً وحبساً دائماً لا يُمْلك ، ولا يُتصدق به ، ولا يوهب ، ولا يرهن ، ولا يناقد به ، ولا يُتعوّض عنه ، ولا يسلب ، ولا يحل لأحد... من أمير أومأمور أو ذي سلطان جائر أن يُبْطل هذا الوقف ولا شيء منه ، ولا يغيّره . . . ولا يسعى في إبطاله ، ولا في إبطال شيء منه ... فمن فعل ذلك أو أعان عليه . . . (فقد) عدل عن أمر ربه وتمرد عليه . . . واستحق لعنته .

وأشهد « الواقف » عليه . . . بجميع ما نسب إليه في هذا الكتاب بعد أن قُرِئَ عليه من أوّله إلى آخره . . . وذلك في اليوم المبارك التاسع والعشرين من شهر رمضان المعظم سنه عشرين وسبعمئة . . .

وهكذا فقد بدأت الجالية المغربية التي تقطن على مقربة من الحائط الغربي للحرم الشريف ، بين باب السلسلة والمغاربة ، بدأت تستفيد من غلة هذين الوقفين منذ منتصف القرن الثامن للهجرة .

وثمة وقف ثالث ذو أهمية بارزة كان قد وقفه ملك المغرب علي بن عثمان بن يعقوب بن عبد الحق المارِيني ، عام «٧٥٣» للهجرة « ١٣٥٢م » ، وهو عبارة عن مصحف كتبه بخط يده ، وأودعه المسجد الأقصى . وعين عليه أبا محمد ابن عبد الله بن أبي مدين ناظراً يعنى بالمحافظة عليه ، ويتأكد من أنه يتلى منه داخل حرم المسجد الأقصى . ويعتقد أن هذا الناظر شقيق أبي مدين صاحب وقف عام «٧٢٠» للهجرة ، كما يعتقد أن نسخة المصحف الموقوف هذه

مازالت محفوظة في المتحف الإسلامي في الحرم الشريف في القـــدس (١) .

وهناك وقف آخر ، يعتبر أقدم وأكبر مماسبق ذكره، وهو الذي وقفه الملك الأفضل نورالدين علي، ابن صلاح الدين، بعد استرجاع القدس وتحريرهـا من الصليبيين ، وكـــان الأفضل ملكاً في دمشق « ٥٨٢ — ٥٩٢ هـ » . وقد ذكـر مجير الدين (٢) ان الملك الأفضل جعل جميع المنطقة الواقعة خارج الجدران الغربيـــة للحرم الشريف في القـــدس ، والمعروفة بحي المغاربة، جعلها وقفاً لمنفعة جميع المغاربة ذكوراً وإناثاً . وعدا عن كون هذا الوقف للبر والإحسان ، فقد

---

١) مجلة الكلية ــ بيروت — (١٩٣١)، مجلد ١٨ صفحة ٢٢٤ـ٢٢٥، مقالة بقلم عبد الله مخلص ، أمين صندوق المجلس الإسلامي الأعلى في القدس، وعضو المجمع العلمي العربي في دمشق . وكان أول من نشر نص وثيقة وقف عام ٧٢٠ للهجرة في نفس المجلـــة ، العدد ٣ ص ٢٢٠ — ٢٢٦ ، والعـــدد ٤ ص ٢٨٧ ــ ٢٩٢ . والنص المنشور يتفق ونسخة مصدقة من المحكمة الشرعية في القدس لدى المؤلف .

٢) مجير الدين ـ قاضي القدس في القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) وكاتب تاريخ القدس .

كان يؤدي دوراً تربوياً ،إذ أنشأ فيه الملك الأفضل مدرسة للدراسات الدينية العليا سميت بالافضلية نسبة إليه (١) .

ويذكر مجير الدين ، مؤلف الأنس الجليل « أي تاريخ القدس » ، أن وثيقة الوقف قد فقدت ، ولكن الوقف نفسه قد دون وتم تسجيله شرعياً مرتين بعد وفاة الملك الأفضل ، كانت المرة الأولى قبل ان يكتب مجير الدين تاريخه عام«٦٦٦»للهجرة « ١٢٦٧ للميلاد » ، أي بعد بدء عصر المماليك ، وكانت الثانية عام (١٠٠٤) للهجرة « ١٥٩٥ للميلاد » ، بعد ثمانين عاماً من بدء العصر العثماني .

والنص التالي هو المعتمد للوثيقة المصدقة « مع مقدمة تمهيدية تؤكد ما ذهب إليه مجير الدين » ، والمحفوظة لدى المحكمة الشرعية في القدس ، والمسجلة برقم « ٧٧ » صفحة « ٥٨٨ » :

شرط واقف محلة المغاربة قُيد بإذن
مولانا . . . شجاع الدين أفندي قاضي القدس

---

١) مجير الدين ـ المجلد ٢ ص ٣٩٧ .

الشريف . . . وهـــذا الكتاب متصل الثبوت والتنفيذ بحكم الشريعة إلى يومنا هذا . وقُيد في اليوم السادس والعشرين من شهر شعبـــان سنة ألف وأربع .

بسم الله الرحمن الرحيم

يشهد من أثبت اسمه وشهادته آخر هذا المحضر ، وهم يومئـــذ مـــن الشهود الأمنـــاء الأحرار العقلاء المسلمين الذكور الأخيار من أهل علم ومخبرة ، بما يشهدون به شهادة عرفوا صحتها وتحققوا معرفتها . . . لا يشكـــون فيهـــا ولا يرتابون . . . ويلقون الله بأدائها أنهم يعرفون جميع الحارة المعروفة المسماة بحارة المغاربـــة بمدينة القدس الشريف . . الحد الأول وهـــو القبلي ينتهي إلى سور مدينة القدس الشريف وإلى الطريق المسلوكة إلى عين سلوان . والحد الثاني وهو الشرقي ينتهي إلى حائط الحـــرم الشريف . والحد الثالث وهو الشمالي ينتهي إلى القنطرة المعروفـــة بقنطرة أم البنات . والحد

الرابع وهـو الغربي ينتهي إلى دار الإمام ... شمس الديـــن قاضي القدس الشريف ، ثم إلى دار الأمير عماد الدين بن موسكي ، ثم إلى دار الأمير حسام الدين قايماز .

ويشهد شهوده أن هذه الحارة المعينة أوقفها السلطان الملك الأفضل نور الدين علي بن السلطان الملك النـــاصر صلاح الدين يوسف بن أيوب بن شادي ، رحمهما الله تعالى ، على جميع طائفة المغاربة على اختـــلاف أوصافهم وتباين حرفهم ذكورهم وإناثهم كبيرهم وصغيرهم فاضلهم ومفضولهم ،ليسكنوا فيها في مساكنها وينتفعوا بمرافقها، على قدر طبقاتهم وما يراه الناظر عليهم وعـــلى وقفهم من ترتيب ذلك وتفضيل من يفضله وتقديم من يقدمه ، بحيث لا يتخذ شيء من المساكن مُلكاً ولا احتجازاً ولا بيْعاً ، وقفاً مؤبداً شرعياً ، ماضياً جارياً على هـــذه الطائفة المغـــاربة . . .

ويشهد شهوده ان النظر في ذلك ، وفي

كل جزء منه ، وفي ترتيب أحواله ووظائفه وأموره راجع إلى مَنْ يكون شيخاً قدوة من المغاربة المقيمين في كل عصر وأوان بالقدس الشريف ، يتولى ذلك بنفسه ، وله أن يولّي من اختار وآثر ، ويستنيب عنه من يقوم مقامه ، وله عزله إذا أراد . . .

ويشهدون به وبذلك كتبوا شهاداتهم في اليوم الرابع والعشرين من شهر الله رجب الفرد سنة ست وستين وستمائة . . .

وهكذا ، فالحدود الجنوبية والشرقية لهذا الوقف واضحة ، فهما حائط المدينة وحائط الحرم الشريف على الترتيب . أما الحد الشمالي فهو الممر المرتفع والمعروف للأوروبيين بقنطرة «ويلسون» ، قرب المدرسة التنكزيةعند باب السلسلة . وأما الحد الغربي فيعرف بحارة الشرف على المنحدر الغربي لمحلة الواد . وكان يسكن هذه الحارة آنذاك كبار رجال الحكم وأصحاب المقامات الدينية الرفيعة كما يستدل من اسمها « حارة الشرف » ، وكما يؤكد ذلك ساكنو المنطقة من العائلات الثلاث المعروفة .

الفصل الثاني

إن وجود المؤسسات الدينية المتعلقة بالبر والإحسان ، وكذلك المؤسسات التربوية في هذه المنطقة بشكل خاص ، يُعزى إلى ارتباط مدينة القدس بحادث « الإسراء والمعراج » الذي ورد ذكره في القرآن الكريم والسنة النبوية . فقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى : « سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله » « ١٧ : ١ » . وتذكر السيرة النبوية أن محمداً صلى الله عليه وسلم قد أسري به إلى المسجد الأقصى ، ومن ثم عرج به إلى السماوات العلا؛ كما تؤكد الروايات المتواترة عند المسلمين أن الرسول صلى الله عليه وسلم اعتلى جواداً سماوياً ، عرف بالبراق ، وقد ربط في بقعة عرفت بحائط البراق ، الملاصق للحائط الغربي للحرم ، وصعد إلى السماء برفقة جبريل عليه السلام ؛ كما سميت الصخرة التي اعتلى منها البراق « قبة الصخرة » . فالمرحلة الأولى هي « الإسراء » التي سميت السورة « ١٧ » من القرآن الكريم باسمها ، والمرحلة الثانية هي « المعراج » .

ويعزو بعض الباحثين الأوروبيين رواية « دانتي إلى هـذا النموذج الأصيل » (١) .

وقد أدى «الإسراء والمعراج» إلى تحديد بقعتين رمزيتين بالاضافة لجامع البراق ، فمدخل الحرم الشريف قرب ذلك المسجد عرف بـ « باب محمد » و « باب البراق » ، ومثله « باب المغاربة » الذي يؤدي إلى أماكن الوقف الذي سبق ذكره بمؤسساته الدينية والتربوية والاجتماعية . كما أن هذه البقعة ذات أهمية بارزة ، حيث تعتبر دراسات السيرة النبوية طريق محمد صلى الله عليه وسلم هي نفس المنطقة التي وقفها فيما بعد الملك الافضل ، كما ذكر آنفاً . ولهذا فقد كانت هذه البقعة مجمعاً للمسلمين من أنحاء العالم الإسلامي،علماء وعامة ، أغنياء وفقراء ، إذ كانت فيه صلاتهم وعباداتهم ، و كانت إقامتهم في الأماكن الوقفية فيه ، فلا غرابة إذن أن يسمى هذا الجزء من الحائط الغربي للحرم ، والمجاور للأوقاف ، باسم البراق .

---

١) هذا ما ذهب اليه الاستاذ (آسين بلاسيوس) الاسباني في رسالة ترجمت الى الانجليزية بعنوان « الاسلام والكوميديا الالهية » سنة ١٩٢٦ .

وحسب التقاليد اليهودية فإن جزءاً صغيراً من هـذا الحائط يرتبط بهيكل « هيرودتس » . ويعتقد اليهود المتدينون أن « المداميك » الست السفلى هي بقايا ذلك المعبد بعد أن دمره الرومان مع المدينة المقدسة قبل خمسة قرون من الفتح العربي ، حيث أصبح موقع المدينة يعرف بمستعمرة « ايليا كابيتولينا » الرومانية في عهدالإمبراطور « هدريان» ، وأقاموا على موقع الهيكل مذبح « جوبيتر » ، كبير آلهتهم .

وقد منع الرومان اليهود من دخول المدينة المقدسة ، ويظن أن هذا المنع قد خفف فيما بعد ، إذ سمح لليهود بدخول المدينة مرة في السنة ، وذلك في ذكرى تدمير الهيكل ، وبالوقوف على جبل الزيتون المطل على الموقع ، للمناحة والبكاء ، وذلك لقاء ضريبة معينة .

أمّا اليهود الذين نجوا من الكوارث المتتالية فقد عاشوا في منطقة الجليل ، ورأوا بصيص أمل عندما غزا الفرس سورية،واحتلوا القدس عام «٦١٤» للميلاد ، وقد شارك اليهود في مساعدة الفرس في تصعيد ذبح النصارى وتدمير كنائسهم،ولكنهم تلقوا العقاب عندما استعاد

« هيراكليوس » المدينة المقدسة ، . . . وبقيت مشـــاعر الطرفين كامنة ، كما يظهر من وثيقة الخليفة عمر بن الخطاب للبطريرك « صفرونيوس »، المعروفة بالعهد العمري ، عند تسليم الاخير المدينة المقدسة في العام الســابع عشر للهجرة « ٦٧٨ للميلاد » . وهــذا نص الوثيقة : (١) .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الامان، أعطاهم أمــاناً لانفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها ، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها، ولا من خيرها ولا من صلبهم ولا من شيءٍ مــن أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بأيلياء معهم أحد من اليهود .

وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كمــا يعطي أهــل المدائن ، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص ؛ فمن خرج منهم فانه

---

١) الطبري ، تاريخ الامم والملوك ، ج ٣ (دار الفكر ، بيروت ١٩٧٩) ص ١٥٩ ـ ١٦٠ (المترجم)

آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم ومن أقام منهم فهو آمن ، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية ، ومن أحب من أهل إيلياء ان يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم ، فإنهم آمنون على أنفسهم حتى يبلغوا مأمنهم . ومن كان بها من أهل الأرض ،فمن شاء منهم فعليه مثل ما على أهل ايلياء من الجزية . ومن شاء سار مع الروم ، ومن شاء رجع إلى أهله ، ولا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم ، وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية » .

ويمكن القول بكل بساطة ان الشرط المتعلق بعدم السماح لليهود بالعيش في المدينة ، كان بناء على طلب النصارى الذين لم ينسوا آنذاك الدور الذي لعبه اليهود في غزو الفرس للمدينة وتدميرها،وفي مذبحة النصارى . ولكن هذا الحظر رفع تدريجياً بسبب تسامح السلطات الإسلامية ، إلى أن نسي كلياً ، وأصبح بامكان اليهود دخول المدينة دون حرج ، حتى غدا تحديد التاريخ الذي سمح به لليهود بممارسة الطقوس الدينية ، خارج ذلك الجزء من الحائط

الغربي للحرم الشريف، غدا غير مهم . وجاءت تسمية ذلك الجزء « حائط المبكى » تسمية حديثة .

ويحتمل أن تكون ممارسة اليهود لزيارة حائط المبكى قد بدأت بشكل غير رسمي ، وعلى نطاق ضيق ومحدود جداً ، مما لم يلفت اهتمام السلطات الإسلامية ، وربما عاد تاريخ ذلك إلى ما بعد استرجاع القدس وتحريرها على يدي صلاح الدين عام « ١١٨٧م ». ومن المعروف أن الصليبيين كانوا قد أبادوا جميع السكان المسلمين في المدينة المقدسة وأحرقوا الجالية اليهودية فيها حتى الموت والفناء ، وقد أعاد صلاح الدين تعبئتها بالسكان المسلمين والنصارى العرب . كما أعاد لبطريركية الأرثوذكس اليونانية اعتبارها، بعد أن كانت قد ألغيت لصالح البطريركية اللاتينية في العهد الصليبي . ورحب صلاح الدين بعودة اليهود للمدينة . وهكذا أصبحت امبراطورية صلاح الدين مأوى لليهود المضطهدين كما يذكر « هنريك جرايتز » (١)، المؤرخ المشهور للقرن التاسع عشر والمتخصص بتاريخ اليهود، فهو يقول : إن صلاح الدين كان عادلاً ومتسامحاً مع اليهود

١) تاريخ اليهود (لندن ١٨٩٢) ج ٣ ص ٤٧٥

كما كان مع غيرهم ، وحتى مع ألـد أعدائه ، وفي عهده تمتع اليهود بحالة من الرخاء والتسامح » .

ويستدل مما تقدم أن التسامح الإسلامي كان سبب السماح لليهود بممارسة طقوسهم الدينية على الحائط الغربي وعلى أبواب ثالث الحرمين الشريفين في الإسلام ، وعلى بقعة مرتبطة بسيرة محمد صلى الله عليه وسلم . والحقيقة التي لا تحتاج إلى إثبات ، هي أن السلطات الإسلامية منذ عهد صلاح الدين إلى عهد المماليك والسلاطين العثمانيين كانت تسمح لليهود بتلك الممارسة دون طلب من اليهود أنفسهم . وفي عام «١٨٤٠» للميلاد تقدم اليهود للمرة الأولى بطلب للحصول على أكثر من مجرد الوصول التقليدي لمكان ممارسة طقوسهم الدينية . وقبل التفصيل في هذا، فإن من المستحسن أن يعين مكان « حائط المبكى » وأبعاده .

لقد اعتاد اليهود أن يمارسوا طقوس « الحزن والبكاء» على امتداد ثلاثين ياردة خارج الحائط الغربي للحرم الشريف ، وعلى رصيف لا يتجاوز عرضه أحد عشر قدماً . إن « المداميك » الحجرية الستة من هذا الجدار، والتي يقال إنها بقايا هيكل « هيرودتس »، هي من حجارة ضخمة

متماسكة ، أما « المداميك الثلاثة التي فوقها » فهي حجارة غير متماسكة ، وتعود إلى العهد الروماني . وأمّا القسم العلوي من الحائط فيعود بالتأكيد إلى عهد السلطان سليمان الكبير ، والذي أصلح أو أعاد بناء جدران المدينة المقدسة. وهكذا، فان مساحة رصيف «المبكى» كانت أقل من(١٢٠) ياردة مربعة ، يؤدي إليها ممر ضيق من شمال الحائط، حيث كانت تحيط بها من الجنوب والغرب مساكن الوقف الذي ينتفع به المغاربة ، وفي أقصى الشمال من رصيف المبكى، وعلى موازاة الممر المؤدّي إليها، كان يوجد حائط يغلق ذلك الممر ، ويعود ذلك الحائط إلى وقف آخر هو مدرسة دينية أصبحت فيما بعد محكمة دينية ، ويغطي رصيف المبكى حجارة صلبة مستوية شأنها في ذلك شأن معظم شوارع المدينة المقدسة وطرقاتها .

وفي عام(١٨٤٠) للميلاد كانت القدس تحت حكم محمد علي باشا على اثر ثورته ضد السلطان العثماني ، ولكنه — كما هو معلوم — كان قد اعترف بسيادة السلطان العثماني، وكان يطبق القوانين العثمانية والإسلامية في فلسطين وسورية ، وليس بالممكن معرفة عدد اليهود في القدس في

عهد الحكم المصري ، ذلك لأنهم كانوا يرفضون أي تعداد للنفوس لأسباب دينية حسب معتقداتهم ، حتى وإن كان ذلك من قبل يهودي معروف لديهم مثل السير (موسى مونتفوار) .

ولكن غالبيتهم كانت من « السفارديم » الذين جاءوا لاجئين من إسبانيا بشكل رئيسي ، وتعلموا العربية وأصبحوا من رعايا الدولة العثمانية ؛ أمـا الأقلية فكانت من « الاشكينازيم » الذين جاءوا مهاجرين من روسيا وبولندا والنمسا والذين احتفظوا بجنسياتهم الاجنبية ، مستغلين بذلك قانون امتيازات الاجانب في الدولة العثمانية . ويتضح من هذا أن اليهود الاجانب هم الذين حاولوا أن يستغلوا قانون البلاد ، وأن يدعوا لانفسهم حقوقاً مكتسبة في رصيف المبكى .

وكانت الادارة المصرية بارعة في كسب ود القوى الأوروبية ، وكان من أفضل الوسائل لذلك إظهار العطف على الاقليات النصرانية واليهودية ، وفي ظل تلك الظروف قام القنصل البريطاني بتقديم رغبته بالسماح ليهودي بريطاني بإعادة ترميم رصيف المبكى . وقد قام المجلس الاستشاري

لمدينة القدس بالنظر في الطلب ورفضه بشدة بعد الاستماع لشهادة ناظر الوقف « المتولي » الذي كان قد وقفه « أبـــو مدين » . وقد أبرزت مناقشات المجلس حقيقتين : أولاهما، أنه كانت توجد زاوية في نهاية رصيف المبكى الجنوبية ، ويحتمل أن تكون هذه إحدى الزاويتين الموقوفتين عام(٧٠٣) للهجرة وعام (٧٢٠) للهجرة على التوالي ؛ وثاني الحقيقتين أن اليهود أصبحوا مزعجين للمغاربة المقيمين في المنطقة ، خلافاً لما اعتادوا عليه في السابق .

وحتى ذلك الوقت، كان القانون العثماني يمنع جميع الأجـــانب مـــن الحصول على ممتلكات غير منقـــولة في الامبراطورية العثمانية ، ولهذا فقد رفض محمد علي باشـــا السماح ليهودي أجنبي أن يمتلك قطعة أرض قرب القدس، كما أدرك الخدعة وراء طلب إعادة رصف المبكى ، وكان رفضه للطلب قائماً على أسس مقنعة موضحة في الكتـــاب الرسمي الموجه من الحاكم العام لسورية إلى حاكم القدس آنذاك . وفيما يلي نص الكتاب :

«افتخار الأماجد الكرام ذوي الاحترام أخيناالسيد
أحمد أغا دزدارمتسلم القدس الشريف حالاً .

انه ورد لنا أمـــر سامي سر عسكري مضمنه صورة إرادة شريفة خديوية صادرة لدولته يعرب مضمونها العالي أنه قد اتضـــح من صورة مذاكرة مجلـــس شورى القـــدس الشريف بان المحل المستدعيين تبليطه اليهود هو ملاصق إلى حايط الحرم الشريف وإلى محل ربط البراق ، وهو كاين داخل وقفية حضرة أبو مدين « قدس سره » وما سبق لليهود تعمير هكذا أشيا بالمحل المرقوم ووجد انه غير جايز شرعاً فمن ثم لاتحصل المساعدة لليهود بتبليطه وان يتحذروا اليهود من رفع الاصوات واظهار المقالات ويمنعوا عنها فقط يعطى لهم الرخصة بزياراتهم على الوجه القديم وصادر لنا الأمر الســامي السر عسكري باجرا العمل بمقتضى الارادة المشار إليهـــا فبحسب ذلك اقتضـــى إفادتكم بمنطوقها السامي لكي بوصوله تبادروا لاجرا العمل بمقتضاها المنيف يكون معلومكم».

وتكشف هذه الوثيقة أول محاولـــة لليهود الأجانب لتغيير الوضع الراهن آنذاك تحت مظلة الحماية الأجنبية . ولم يكن لليهود المتدينين الذين تعترف السلطات بهم ، ولا

لليهود المهتمين بالتدين دورٌ في هذه المحاولة ، اذ كانت غالبية الجالية اليهودية في القدس من المتدينين الذين قدموا للمدينة المقدسة للتعبد ، وليقضوا فيها نحبهم ، وكانوا يعيشون حياة فقر وتقشف ، وفي ظروف صحية غير مناسبة، وكانوا مكتفين بالتسهيلات الممنوحة لهم للتأمل والتعبد عند حائط المبكى ، كما كانوا يدركون أن ذلك الرصيف يقوم على ملكية إسلامية تشكل جزءاً من وقف إسلامي ، وأن الممر الذي طلب تبليطه أو إصلاحه ، إنما هو ممر مغلق يؤدي إلى منطقة سكنى المغاربة المستفيدين من وقف أبي مدين . ويبدو أنهم توصلوا إلى ترتيب ودي غير رسمي مع مضيفيهم المسلمين ، على خلاف ذلك الترتيب الذي حصلوا عليه في ظل الرومان في عهديهم الوثني والنصراني . كما تبين الصور التي حصل عليها الباحثون والمسافرون لرصيف المبكى خلال النصف الثاني للقرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى ، تبين المتعبدين من اليهود المسنين ، بملابسهم الشرقية ، يواجهون الحائط وقوفاً أو جالسين على الأرض ، فلا توجد أية إشارة في تلك الصور لمقاعد أو كراس أو حصير .

مكتبة المهتدين لاستلام المقالات الأديان

لقـــد اعتـــاد رجالهم أن يقفوا على جانب ، وأن تقف نساؤهم على جانب آخر . فاليهودي الأوروبي بملابسه المعروفة ، لم يكن له وجود ، ولكن يهودياً أجنبياً غير متدين هو الذي صعّد الخلاف في محاولة لنشر ممارسات وطقوس غير مألوفة أو معتادة ، ففي عام (١٩١١) للميلاد كانت هناك محاولة أكثر تمادياً لتغيير ذلك الوضع عند المبكى ، وهذه هي بداية التحرك السياسي للصهيونيـة في افســاد الطقوس الدينية .

وفي نهاية القرن التاسع عشر ، وحتى الحرب العالمية الأولى، كان عدد اليهود المهاجرين من روسيـــا والبلدان المجاورة ضئيـــلاً ، وقد اقام معظمهم في القدس أوحولها، وكان منهم غير المتدينين وعدد من الصهيونيين ، وقـــد ظل هؤلاء متمسكين بجنسياتهم الأجنبية ، ولم يكن يهمهم مدى عدم تقبل ذلك في البلد ، طالما كانوا يستفيدون مـن الحماية القنصلية لهم ، وقد لا يكون من باب المصادفة ،أن أول محاولة جرت لادخال تجديد في رصيف المبكى وقعت بعد وصول أولئك اليهود الأجانب غير المتدينين ، فقـــد استحضرت الكراسي والطاولات لرصيف المبكى دون موافقة مسبقة من مضيفيهم ، كما أن عـــادة « الوقوف »

أمام الحائط على الرصيف الممتد مع قاعدته للتأمل ، قد تطورت لتأخذ شكل صلوات ، وكأن المكان قد أصبح معبداً يهودياً . وكان ذلك مخالفاً لمرسوم عام (١٨٤٠) الذي منع مثل تلك الممارسات .

ومما تنبغي الاشارة إليه ، أن مرسوم عام (١٨٤٠) يمنع إحضار مثل هذه الأمور والتسهيلات غير المألوفة في هذا المكان . أمّا بالنسبة للمغاربة المستفيدين والمنتفعين من الوقف ،فان إزعاج اليهود لهم لم يعد محتملاً ، إذ تعدى الحد ليعيقهم عن الوصول إلى سكناهم . وكانت مخاوفهم الجدية ان يعتبر اليهود مجرد السكوت عن هذا السلوك حقاً مكتسباً وأساساً لادعائهم لاقامة العبادة هناك . وتتضح هذه المخاوف في دعوى متولي الوقف لمجلس إدارة القدس المؤرخة في (١٢) تشرين الثاني للسنة المالية العثمانية (١٣٢٧) « ١٩١١ للميلاد » ، والمحفوظة لدى مديرية أوقاف القدس ، وهذا نصها :

«ان متولي أوقاف ابي مدين الغوث شعيب قدس الله سره قد رفع استدعاء يبين فيه ان أفراد الطائفة اليهودية الذين جرت عادتهم بالذهاب إلى الحائط المعروف بالبراق الكائن خارج الحرم

الشريف في القدس الشريف لجهته الغربية على ان يبقوا في أثناء زيارتهم واقفين على أقدامهم أخذوا أخيراً خلافاً للعادة يجلبون كراسي للجلوس عليها أثناء زياراتهم . وبما ان البراق من أملاك الوقف المذكور أعلاه ويؤدي إلى زقاق غير نافذ فقد طلب المتولي المشار إليه توقيف هذه الحالة حالاً تجنباً لادعاء اليهود في المستقبل بملكية المكان .

وعند تقديم الاستدعاء السابق الذكر بيّن فضيلة المفتي ودائرة الأوقاف والمحكمة الشرعية في مطالعاتهم على الاستدعاء المشار إليه بان الوقف المذكور كائن داخل المسقفات المجاورة لحائط المسجد الأقصى الشريف من جهته الغربية وهو عبارة عن زقاق غير نافذ عائد للوقف المذكور وانه محظور بموجب الشرع من جميع الوجوه وضع كراسي أو ستار أو أشياء أخرى من هذا القبيل أو احداث أي بدعة مما يدل على الملكية ، وانه ليس لأحد الحق في وضع أشياء كهذه أو احداث أية بدعة

مما يؤول إلى احتلال موقع حائط المسجد الأقصى الشريف وانـه يجب اتخـاذ التدابير لمنعهم .

وبعد المذاكرة في الأمر قرر المجلـس في عـدم السماح بوضع أشياء تعتبر بانها من دلائل الملكية سواء في الوقف المذكور أو عند حائط الحرم الشريف وانه يجب ان لا تعطى فرصة لاحد بوضع أشياء كهذه ومن الضروري المحافظة على العادة القديمة .

وعليه نرفع هذا الاستدعاء المذكور مع ملحقاته إلى سعادة المتصرف لاجراء الإيجاب .

الفصل الثالث

لم تشهد الفترة ما بين عامي (١٨٤٠و١٩١١) للميلاد، أي مـــابين رفض الطلب اليهودي بتبليط رصيف المبكى وبين منع إحضار أدوات معينة إليه على التوالي ، لم تشهد هذه الفترة سوى السماح باستمرار العادة المألوفة المقتصرة على الوقوف عند المبكى ، وفي كلتـــا الحالتين كـــان يتم التأكيد التام على مراعاة الآداب الإسلامية العامة عند استخدام الرصيف والأرض المجاورة له غرباً، باعتباره وقفاً إسلامياً ، والتأكيد على قداسة الحائط الغربي « المعروف بالبراق » ، وعلى حقوق المغاربة المنتفعين من الوقف . وكانت هـــذه هي الأوضاع السائدة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى .

وانتهت الحرب باحتلال الانكليز للقدس ، وبالتأكيد ثانية على الأوضاع الراهنة آنذاك للأمكنة المقدسة ، ففي الحادي عشر من كانون الأول عام«١٩١٧» للميلاد أصدر القائد البريطاني الجنرال السير « ادموند اللنبي » إعلاناً كان مجلس الوزراء البريطاني قد وافق عليه سلفاً ، وهذا نصه :

« أعلن لكم أن جميع الأمكنة المقدسة والنصب والوصايا الموروثة « الموقوفة » وأمكنة العبادة المعتادة بجميع

أشكالها ، والتي تعود للأديان الثلاثة ، تظل مصونة حسب القواعد والأصول والمعتقدات القائمة المرعية لأصحاب تلك الديانات » .

وأنشئت إدارة عسكرية تقوم على تطبيق القانون العثماني في المناطق المحتلة حسب القانون الدولي ، وأصدرت الحكومة البريطانية — قبل أسبوع من احتلال القدس — « وعد بلفور » الذي ينظر بعين الرضا لإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، هذا مع معرفتها الأكيدة بأن فلسطين كانت،عبر قرون ، الوطن القومي لسكانها العرب ، مسلمين ونصارى .

وكان هذا الوعد هو « الصك » الذي اعتمدته الحركة الصهيونية لتحريك اليهود وتجميع حماسهم ، وكان معظم المقيمين من اليهود في القدس ، يعتقدون بأن استعادة « أرض اسرائيل » ، إنما تعتمد على وعد الله لا على عمل الإنسان ، وكانوا لا مبالين بفكرة الصهيونية ذاتها،إن لم يكونوا معادين لها ، ولكن الصهيونية سيطرت تدريجياً على الحاخامين اليهود . وكانت الخطة الصهيونية تهدف إلى امتلاك « اليهودية » للمبكى . وسنقدم

للقارئ موجزاً لمحاولات الصهيونية المتكررة لتحقيق ذلك الهدف ، وما واكب تلك المحـــاولات مـــن اضطرابات ، فبعد خمسة أشهر من إعلان وعد « بلفور » قررت الحكومة البريطانية تشكيل فرقتين يهوديتين في الجيش البريطاني في فلسطين ، وكذلك إرسال لجنة صهيونية للبلاد برئاســة « وايزمن » حيث بدأ الجنود والضباط يزورون المبكى، ويمارسون طقوس العبادة علناً أمام الجمهور .

كما قام (وايزمن) بتوجيـــه خطـــاب شديـد إلى (بلفور) ، يطالبه بتسليم حائط المبكى بقوله « إنه المكـــان المقدس الوحيد المتبقي لنا نحن اليهود ، إذ إن معظم نصبنا المقدسة في مدينتنا المقدسة ، هي في أيدي جالية مغربيـــة متدينة » ، وأنهى خطابه مطالباً بترحيل المغاربة مقابل دفع تعويضات لهـــم .

وتقدم حاكم القدس العسكري البريطـــاني للمفتي ،باسم (وايزمن) ونيابة عنه،يطالب برصيف المبكى وليس بالحائط . وكـــان الجواب المنتظر مـــن المفتي أن تلك الأرض وقف إسلامي ، وأنها غير قابلـــة للبيع تحت أي

ظرف حتى للمسلمين أنفسهم ، وذلك بناء على شروط الواقف . ثم تصرف (وايزمن) تصرفاً ذاتياً، فأرسل يهودياً مغربياً بعرض مالي ضخم إلى ناظر الوقف . . . . ولم يعرف إذا كان ذلك رشوة أو ثمناً للأرض . وكان جواب الناظر الرفض المطلق أيضاً . وافزعت هذه الأنباء قادة مسلمي المنطقة الذين شكلوا في الحال منظمة لحماية المسجد الأقصى ، وقد استخدم الحاكم العسكري البريطاني للقدس سلطاته لمنع مظاهرتين شعبيتين ، ولكنه وافق على ان يتسلم الاحتجاجات الخطية . وأكدت هذه الممارسات الادارية حرمة الأمكنة المقدسة والمحافظة عليها ، كما ورد في رسالة الجنرال « السير اللنبي » . وكانت التقارير المرسلة من المستشار السياسي للجنرال(اللنبي)إلى لندن تحذر من مغبة الاخطار الناجمة عن اعتبار المسجد الأقصى هدفاً نهائياً للصهيونية ، وكانت توجيهات لندن تقضي بإغلاق الموضوع نهائياً . ولكن العداء الصهيوني أخذ الطرق العلنية ، وبدأ بذلك عداء العرب للصهيونية منذ تلك اللحظة التي اتخذت الصهيونية فيها مظهراً دينياً .

ولم يتوقف التحريض ، كما لم تتوقف الاستفزازت ، إذ إن سلوك أفراد الفرقتين اليهوديتين في القدس — وبخاصة

،وبتوجيه من لندن، مسؤولية إدارتها،وحل النزاع القائم ، والمحافظة على الأوضاع الراهنة للأمكنة المقدسة .

وعلى أثر محاولة يهودية لتغيير الأوضاع الراهنة المذكورة ، أصدرت الحكومة في أيلول (١٩٢٥) أمراً بمنع اليهود من إحضار المقاعدوالكراسي إلى المبكى ، ورغم ذلك فقد أحضر اليهود في يوم الغفران من عام(١٩٢٨) شاشة مصغرة ، مخالفين بذلك الأمر الحكومي . واضطر ضابط بريطاني لإزالتها ، فثارت عاصفة من الاحتجاجات ، ليس في فلسطين وحدها بل في جميع انحاء العالم ، تندد بتدخل الادارة البريطانية بشؤون العبادة اليهودية ؛ وردت (لندن) على هذه الضجة في تشرين الثاني من ذلك العام ، بإصدار أمر برقم « ٣٢٢٩ » ، تؤيد فيه قرار الحكومة في فلسطين . وقد كان لهذا الأمر نتائج هامة وخطيرة « إذ حول الرأي العام اليهودي هذه المسألة من إطارها الديني المحض إلى قضية سياسية عنصرية » .

وأصبحت القضية تعرف بقضية البراق والنزاع عليه بين المسلمين واليهود . وقد أصرت السلطات البريطانية على المحافظة على الأوضاع الراهنة آنذاك ، ولم تسمح بإدخال ملحقات لاغراض العبادة،مما لم يكن يستخدم في

العهد العثماني السابق . لهذا فقد دعت السلطات المجلس الإسلامي الأعلى ومجلس الحاخامين الرئيسي ، لتقديم الأدلة الوثائقية التي يمتلكونها حول تلك المسألة . وقد تمكن المجلس الإسلامي الأعلى من تقديم الوثائق المتعددة على وجه السرعة ، بينما فشل الطرف الآخر في تقديم أية أدلة و ثائقية على الرغم من التذكير المتكرر من قبل السلطة المختصة .

وقام المؤتمر اليهودي في فلسطين بإصدار بيان ادعى فيه أن حائط المبكى مكان عبادة وحج لليهود ، « دون قيود أو تدخلات ، وبأن اليهود غير مستعدين للقيام بتنازلات أو محادثات بشأنه » . وتكرنت المخاوف لدى المسلمين ، المالكين الشرعيين للحائط والرصيف الذي أمامه،وذلك من جراء محاولات اليهود الجادة لامتلاك الحائط الغربي للمسجد الاقصى .

وإذا ما أخذ بعين الاعتبار تاريخ هذه الادعاءات اليهودية منذ محاولة « وايزمن » عام(١٩١٨)، ومحاولة اللجنة الصهيونية والحاخام الأكبر « كوك » عام(١٩٢٠) تسلم الحائط كحق لليهود في العالم ، اذا ما أخذنا هذه بعين الاعتبار،فان مخاوف المسلمين ليست بلا أسس ومبررات .

تعليماتها المشددة بعد تلك الحوادث ، أي في أيلول ، مؤكدة الشروط الادارية التي تضمنتها وثيقة عام (١٩٢٨) المسماة بـ « الكتاب الأبيض »،وهي التي تؤكد أن الوصول إلى الحائط للصلاة وللتأمل مسموح به في أي وقت ، كما يسمح بإحضار بعض أدوات الصلاة ، ولكن لا يسمح بإحضار الكراسي والمقاعد والطاولات ، كما لا يسمح بإطلاق المزمار في أي وقت . وظلت هذه التعليمات سارية المفعول بانتظار حكم قضائي للجنة الخاصة التي شكلت لهذه الغاية بموجب المادة (١٤) من صك الانتداب على فلسطين .

وهكذا فقد شكلت من قبل الحكومة البريطانية لجنة دولية برئاسة « ايليل لوفجرن » — وزير خارجية سابق للسويد — وقد أقرها مجلس عصبة الأمم ، ووصلت اللجنة إلى القدس ، وبدأت في سماع الشهادات . وبموافقة مستشاري الطرفين ، استمعت اللجنة للشهادات وفق الطريقة البريطانية في التحقيق ، وبناء على ذلك ، فقد كانت الشهادات والأدلة تسمع أولاً ، ثم تقدم مكتوبة لتدرس وتناقش بجميع تفاصيلها . وفي كانون

الأول (١٩٣٠) ، توصلت اللجنة إلى حكم جماعي مفاده مـــايلي :

١ ــ أن الحائط الغربي يمتلكـــه المسلمون وحـــدهم ، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الحرم الشريف .

٢ ــ أن الرصيف والحائط المجاورين لحـــي المغاربـــة والذي أصبح وقفـــاً لأعمـــال البر والتقوى حسب الشريعة الإسلامية ، أنهما ملك للمسلمين .

٣ ــ يعطـــى اليهود حق الوصول إلى الحـــائط الغربي لأغراض التعبد في جميع الأوقات ، مع مراعـــاة شروط معينة .

٤ ــ لن يسمح باحضار أدوات مرافقة بحجة العبادة إلا في أيام مقدسة معينة عند اليهود ، كما ان احضارها قرب الحائط ينبغي ألا يجعل ذلك حقاً مكتسبـــــاً لاستخدام الرصيف تحت أي ظرف .

وكانت الأداتان اللتان سمح بهما من قبل الحكومة الفلسطينية هما الخزانة التي تحتوي الكتب ، وطاولة لتوضع عليهـــا تلك الكتب للقراءة ، ولم يسمح بإحضـــار أدوات أخرى مثل الكراسي والطاولات والستائر

بالاعتراف بحائط المبكى مكاناً مقدساً لليهود ، لا في فلسطين فحسب ، بل لليهود في جميع انحـــاء العالم .

وقد أُقر تقرير اللجنة بحذافيره من قبل مجلس عصبة الأمم ، ومن قبل الحكومة البريطانية ، باعتبارها السلطة المنتدبة على فلسطين ، وبناء على ذلك ، فقد صودق على « أمر تنظيم الحائط الغربي الفلسطيني – المبكى » في قصر (بكنجهام) في التـــاسع والعشرين من أيار « ١٩٣١ » ، حيث أُعطي المندوب السامي البريطاني على فلسطين السلطة لتنفيذ قرار اللجنة .

وفي الرابع من حزيران عام(١٩٣١) ، أصدر المستشار « السيرجون روبرت » إعلاناً في القدس يقضي « بتطبيق أمر تنظيم الحائط » اعتباراً من الثامن من حزيران من العام نفسه . ونشر ذلك في الجريدة الرسمية رقم « ١٩٣١/٨ » وبذلك التاريخ أيضاً . وهكذا أصبح حكم اللجنة قانوناً معترفاً به محلياً ودوليـــاً .

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد في سجلات حكومة الانتداب البريطاني أية اشارة لمخالفات جدية لذلك القانون حتى نهاية عهد الانتداب عام(١٩٤٨) . وبما ان هذه الدراسة

تعنى بشكل رئيس بالأوقاف الإسلامية الواقعة قرب جدران الحرم الشريف ، وليست معنية بالتاريخ السياسي لفلسطين أو القدس ، فإنها سوف تقتصر في الصفحات التالية على التطورات ذات الأثر المباشر على موضوع الدراسة .

المدينة القديمة وجبل الزيتون ، بينما لم يكترث قادة اليهود بسلامة الاماكن المقدسه بالقدس، ولا باقتراح المندوب السامي البريطاني الذي دعا لعقد اجتماع لترتيب أمور الهدنة ، كما رفضوا اقتراح الصليب الأحمر الداعي لاعتبار المدينة القديمة « موقعاً لمستشفى » .

وفي الرابع عشر من أيار لعام (١٩٤٨)، أُعلنت الدولة اليهودية ، وجاء في اعلانها :

« على الرغم من الحق التاريخي لليهود في إسرائيل ، ووعد (بلفور) القاضي بتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين ، وكذلك صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم ، ولأن أيا من هذه لم يتضمن الاشارة لتأسيس دولة يهودية ،فإن الوجه القانوني الذي تعترف به اسرائيل هو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام(١٩٤٧)، لأنه يتضمن الاشارة الصريحة لتأسيس دولة يهودية » .

وتجدر الاشارة أيضاً إلى أن الفقرة الثالثة من نص إعلان الدولة اليهودية تشير إلى أن دولة إسرائيل الجديدة تلزم نفسها بالتعاون مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة

وممثليها ، من أجل تطبيق قرار التقسيم آنف الذكر .

وفي غضون ساعات من ذلك الاعلان ، كانت قوات « الدولة الجديدة » تركز هجماتها على المدينةالقديمة، والتي كانت تعتبر قانونياً ، هي وضواحيها،منطقة تابعة للأمم المتحدة ، حسب القرار الذي التزمت به إسرائيل واعلنت نفسها دولة بموجبه . وكان قد تم إخلاء الحي اليهودي في المدينة القديمة من جميع سكانه، كما تم تحصينه، حيث وضع فيه سبعماية مقاتل من « الهاجانا » بأسلحتهم ومعداتهم ، وكانت الخطة المرسومة تقضي بالتقاء هؤلاء مع المهاجمين من خارج جدران المدينة القديمة في المنطقة التي تجاور « النبي داود » . ولو تأخر تدخل الجيش العربي الأردني ، في الثامن عشر من أيار ، قليلاً ،لسقطت المدينة القديمة أمام الهجوم اليهودي من الداخل والخارج.

أما بالنسبة لليهود الذين كانوا متحصنين في الداخل ، فقد قاوموا ، إلى ان تمكنوا من اللجوء إلى كنيس « خوربه » الذي دمر اثناء المعركة،وعندما انتهى حصارهم، وقع منهم (٣٥٠) أسيراً ، وجرح (١٤٠) شخصاً ، كما فقد منهم (٣٠٠) رجل (١) .

١) التايمز اللندنية (١٧ ، ١٩ ، ٢٩ ، ٣١ / ٥ / ١٩٤٨) .

وتدل هذه الوقـائع بحقائقها على أن مدينة القدس أصبحت « أرض قتال » بسبب رفض اليهود إقرار الهدنة، أو اعتبار المدينة منطقة محايدة تحت إشراف الصليب الأحمر، كما أن تدخل الجيش الاردني جاء نتيجة لاحتلال اليهـود للاحياء العربية في المدينة الجديدة . وكان ذلك الاحتـلال تهديـداً مبـاشراً لمقـدسات المسلمـين والمسيحيين في المدينة القديمة . ويعتبر هذا تفسيراً وسبباً مباشراً لتدمـير الحي اليهودي في المدينة القديمة وخلوه من سكانه ، وتدمير الكنيس الذي فيه ؛ اما « رصيف المبكى » فقد أصبح بعيد المنال عن اليهود ، من الجانب الاخر من المنطقة المتحارب عليها بين الدولتين .

ومن البديهي في هذا المجال ، أن تدحض ادعاءات الصهيونية بأنه كان محظوراً على اليهود الوصول لحائـط المبكى منذ مطلع عام «١٩٤٨» . ففي الحادي عشر من كانون الاول عام (١٩٤٨) اتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قراراً بتعويض اللاجئين الذين شردوا من أوطانهم المحتلة، وبتعيين لجنة تسوية ، لتواصل الوساطة نيابة عن الأمـم المتحدة ، وكانت تضم ممثلين عن كل من الولايات المتحدة

وفرنسا وتركيا ، وكـان « الكونت برنادوت » قـد اغتيل في القدس على أيدي اليهود .

أمّا بالنسبة لقضية اللاجئين ، فقد قبلت الجمعيـة العمومية للأمم المتحدة توصية « الكونت برنادوت » التي تنص على أن حقوق الابرياء الذين أخرجوا من ديارهم ، بسبب الارهاب والثأر اللذين رافقـا الحرب ، أن هـذه الحقوق يجب أن تؤكد وتوضع موضع التنفيذ ، مع ضمان تعويض مناسب عن ممتلكـات أولئك الـذين لا يختارون العودة (١) . وكانت هذه إحدى المشكلات الثلاث الرئيسة التي أوكلت معالجتها للجنة التسوية ؛ أما المشكلتان ،الثانية والثالثة،فهما مشكلة تعديل الحدود في المناطق المتنازع عليها، ومشكلة وضع مدينة القدس ، لتعالج وفق قرار التقسيـم الصادر في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام« ١٩٤٧ ».

بدأت اللجنة اجتماعاتهـا مع ممثلي الدول العربيـة وإسرائيل في « لوزان » في شهر أيار لعام(١٩٤٩). وبنـاء على طلب اللجنة ، وسعيـاً لتذليل العقبات أمام مهمتها ، فقد تعهـد مندوبو الأردن ولبنان وسورية ومصر – باسم

---

١) وثيقة الامم المتحدة أ / ٦٤٨ تاريخ ١٦ / ٩ / ١٩٤٩ .

دولهم – بأن « يضمنوا حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة ومواقعها » ، مع ضمان حق دخول تلك الأماكن لوزراء الأديان المعنيين ، وللحجاج والزوار ، دون تمييز للجنسية أو الدين ، انسجاماً مع الاوضاع التي كانت سائدة قبل الرابع عشر من أيار لعام (١٩٤٨) (١) .

وكان واضحاً منذ البداية تعنت إسرائيل ، ورفضها من حيث المبدأ، عودة اللاجئين للأراضي التي كانت تحت الاحتلال الاسرائيلي، وهي الأراضي المخصصة للعرب بموجب قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة ، كما لم تكن إسرائيل مستعدة لإعادة أي جزء من الأراضي المحتلة ، والتي كانت خارج (حصتها) من فلسطين . أما احتقار إسرائيل الصارخ للامم المتحدة ، التي أعطتها الاعتبار القانوني « من وجهة نظر إسرائيل » ، فكان في موقفها من قضية القدس ، فقد تم نقل عدد من الوزارات ومكاتبها من تل أبيب إلى القدس حتى قبل الإعلان عن فشل جهود لجنة التسوية ، وتجاهلت إسرائيل تجاهلاً تاماً استنكار هيئة الأمم ، كما تجاهلت عدم اعتراف الأسرة الدولية بذلك النقل الذي أصبحت القدس بموجبه ، عاصمة إسرائيل وبشكل تدريجي(٢).

١) سجلات الجلسة الثانية عشر للجمعية العمومية للامم المتحدة (١٩٤٩).

٢) وثائق الامم المتحدة أ/٦٢٧ تاريخ ٢٢ / ٦ / ١٩٤٩ ، أ / ١٣٦٧ تاريخ ٢ / ٩ / ١٩٥٠ .

ولقد أثبتت الاحداث المتعاقبة آنذاك ، أن «التسوية» والسلام كانا بعيدي الاحتمال بسبب الرفض العنيد من إسرائيل لتطبيق قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ، وكان ذلك مفجعاً للأمم المتحدة، إذ إن الضمان القانوني لإسرائيل « من وجهة نظرها » كان قرار الجمعية العمومية ، وإن مثل هذا السلوك غير القانوني لاتقبله أي جهة سوى الصهيونية بأهدافها الأساسية ، تلك الحركة التي كان هدفها النهائي ، منذ البداية ، امتلاك « أرض الميعاد » في فلسطين ، حتى نهر الأردن على الأقل ، ولم يكن نفي الصهيونية اعتبار الدولة اليهودية من أهدافها سوى « تخطيط مرحلي » ، إذ ظهرت نواياها للجميع عام (١٩٤٢)،وذلك عندما طالبت بتحويل فلسطين — وهي تحت الانتداب البريطاني — إلى دولة يهودية « كومونولث »،وكان ذلك إبان حرب عالمية تخوضها الديمقراطيات ضد الانظمة الديكتاتورية وغيرها ، وعندما كان العرب يشكلون الغالبية العظمى في البلاد .

ومن المعروف لدى الجميع أن الدولة اليهودية « إسرائيل » قد أقيمت بطريق العنف والقتال ، وأن تلك

الوسائل العنيفة قد أسفرت عن طرد العرب من فلسطين وتجريدهم من ممتلكاتهم ، رغم أنهم يشكلون الاغلبية من السكان. وكان تأسيس « دولة اسرائيل » في الجزء الأكبر من فلسطين ، هدفاً مرحلياً من أهداف الصهيونية ، على الرغم من ادعاء الصهيونية غير ذلك .

وجاءت الفرصة ملائمة للصهيونية لتصعيد هذا الهدف عام « ١٩٦٧ » ، فقد شنت اسرائيل عدواناً مفاجئاً وخاطفاً أسفر عن احتلال الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية ، طاردة بذلك المزيد من الفلسطينيين العرب من ممتلكاتهم ؛ هذا بالاضافة إلى احتلال شبه جزيرة سيناء المصرية ، وهضبة الجولان السورية. ولكن الأسوأ من ذلك هو احتلال الجزء العربي من القدس بما فيه من أماكن مقدسة إسلامية ومسيحية .

وقد استطاع مراسلان حربيان بريطانيان معروفان بحماسهما ومواقفهما تجاه اسرائيل ، استطاعا ان يحصلا على دقائق معركة القدس من سجلات حرب (١٩٦٧). ويبين ما حصلا عليه من معلومات ، أن الجيش العربي الأردني ، قد حارب حرب الأسود ، ضد قوات تفوقه عدداً وعدة ، فقد ظل أفراده يحاربون من بيت الى بيت ،

ومن شارع الى آخر، حتى وصلوا أسوار المدينة القديمة ، حيث جاءتهم الأوامر بالتوقف عن القتال ، حفاظاً على الأماكن المقدسة ، ولتجنيبها كوارث الحرب . وكان ذلك هو نفس ما قام به الاتراك أمام القوات البريطانية عام (١٩١٧)، فقد أظهر المسلمون الاتراك والمسلمون العرب في هذين الموقفين حرمة القدس ومقدساتها ؛ أما القوات اليهودية فقد جعلت القدس القديمة عامي (١٩٤٨ و١٩٦٧) ميداناً للمعركة ، ولم تتوقف عن قصف الاحياء العربية المأهولة بالسكان ، على الرغم من عدم وجود أي مقاومة(١).

وفي ظهر السابع من حزيران (١٩٦٧) وقف وزير الدفاع الاسرائيلي يعلن أمام حائط المبكى ، وأمام المراسلين الأجانب ، أن القدس — بما في ذلك القسم العربي الذي لا يسكنه يهودي واحد — « قد حررت » ، وأن اليهود قد عادوا إلى حائط المبكى ، ولن ينفصلوا عنه ثانية بعد الآن. وكان يعبر — بالطبع — عن سياسة الحكومة الاسرائيلية ، التي لم تترك فرصة الا وأعربت فيها عن عزمها على ضم

---

١) راندلف وونستون تشرشل (الابن والحفيد لتشرشل) ، حرب الايام الستة ص ١٣٥ — ١٣٦ ، وكذلك روحي الخطيب ، تهويد القدس ص ٩

القسم العربي من مدينة القدس (لعاصمة اسرائيل)،وتوسيع حدود بلدية القدس لتشمل القدس العربية ، وعدداً من المدن والقرى والضواحي المحيطة بها ، مخالفة بذلك جميع القوانين والاعراف الدولية الخاصة بإدارة المناطق الواقعة تحت الاحتلال العسكري . وقد أصبحت هذه النوايا والتصريحات رسمية ونافذه المفعول بتشريع إسرائيلي في السابع والعشرين من حزيران . وقبل هذا ، في الحادي عشر من حزيران ، أي بعد ثلاثة أيام من الاحتلال ، كانت فرقة عسكرية هندسية قد قامت بطمس المعالم العربية والإسلامية عند باب المسجد الاقصى ، ودون مبررات عسكرية أو قانونية دولية .

كان هذا أول اعتداء فعلي يقع بعد الاحتلال على الوقف الإسلامي الذي أقامه الافضل « ابن صلاح الدين » ، واثنان من اتقياء المغاربة . وقياساً على هذا الاعتداء ، فان جميع اعتداءات اليهود وممارساتهم ضد الاوقاف والممتلكات الإسلامية في فلسطين منذ(١٩٤٨) تبدو ليست ذات أهمية، فحي المغاربة الواقع على ذلك الوقف والمجاور للجانب الغربي من المسجد الاقصى ،قد أزيل تماماً . ويعني ذلك إزالة (١٣٥) بيتاً مسكوناً ، ومسجدين وزاويتين .

أما السكان ، وعددهم « ٦٥٠ » شخصاً ، فقد تم ترحيلهم من ذلك الحي بعد إنذار لمدة ساعتين ، وهم المغاربة الاتقياء الذين كانوا يستفيدون من وقف « الافضل » ، ومن وقف المغربيين « المصمودي » و « أبو مدين » .

وكانت هذه البيوت المزالة تقوم على وقف شرعي قانوني معترف به حسب الشريعة الإسلامية ، لا يباع ولا ينقل،حتى للمسلمين ، وهو نفس الموقع الذي اقرته وأ دته اللجنة الدولية عام (١٩٣٠) ، باعتباره وقفاً إسلامياً يحميه القانون . وهكذا استطاع اليهود عام(١٩٦٧) الاستيلاء بالقوة على هذا الوقف الذي لا يقبل « البيع أو النقل » ، والذي حاولوا اشتراءه عام(١٩١٨). واتسم استيلاؤهم هذا بسلوك التجاهل للقانون الدولي ، والاحتقار للشريعة الإسلامية ، والانتهاك للتقاليد الإسلامية . لقد كان « أبو مدين الغوث» يتوقع مثل هذا السلوك منذ قرون ، عندما أسس هذا الوقف بتلك الشروط ! ! إن هذا الوقف الذي مر ذكره ، والنافذ المفعول حتى الآن بحكم الشريعة الإسلامية ، وبنص الوثيقة ، « لا يملك ولا يتصدق به ولا يوهب ، ولا يرهن ، ولا يناقد به ، ولا يتعوض عنه ، ولا يسلب ، ولا يحل لأحد من أمير أو مأمور أو ذي سلطان جائر أن يبطل هذا الوقف

ولا شيءٌ منه ، ولا يغيره ، ولا يسعى في إبطاله ، ولا في إبطال شيءٍ منه ، فمن فعل ذلك ، أو أعان عليه ، فقد عدل عن أمر ربه ، وتمرد عليه واستحق لعنته » .

ولم تكتف السلطات الاسرائيلية بالاعتداء على وقف « ابو مدين الغوث » المرتبط بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، أي « منطقة البراق » ، بل تجاوزوا ذلك بطمس جميع معالم التراث العربي والإسلامي ، وذلك بازالة جميع الممتلكات العامة والخاصة ، ليجعلوا أكبر قسم ممكن من جدران المسجد الاقصى معرضاً للانهيار ، وليكوّنوا ميداناً واسعاً أمام حائط المبكى الذي يشكل بحد ذاته جزءاً من جدران المسجد الاقصى .

إن الممارسات الإسرائيلية المتعددة تستحق فصولاً خاصة ، ومن ذلك الاستيلاء المتوالي على مزيد من الأوقاف الإسلامية والممتلكات العربية ، وإجلاء أصحاب الاملاك وسكانها ، وتوسيع منطقة الحي اليهودي على حساب الاحياء الارمنية والسريانية من الجهة الغربية ، والأحياء الإسلامية في الجهات الاخرى ، وكذلك التنقيبات والحفريات الخطيرة على محاذاة الجدران الجنوبية والغربية للحرم الشريف ، وتحت المسجد الأقصى نفسه ، والابنية

التاريخية الإسلامية الاخرى . هذا بالاضافة إلى الممارسات الإسرائيلية العديدة ، كالاستيلاء على الأراضي العربية خارج القدس وحولها ، لتأسيس المستعمرات اليهودية ، وإقامة وحدات سكنية متشابكة لتغطي جمال المدينة القديمة ، وكذلك حل بلدية القدس العربية ، وترحيل المواطنين العرب ، قادة وسياسيين ، أو دينيين ، وخنق المعارضة السياسية في الأرض المغتصبة ، وممارسة العبادة اليهودية عنوة وقسرا في جزء من الحرم الإبراهيمي في الخليل .

أما منظمة الأمم المتحدة ، فقد ضمت استنكارها إلى جانب النداءات العربية والإسلامية ، ففي الرابع والرابع عشر من تموز عام(١٩٦٧)، أقرت الجمعية العمومية عدم قانونية جميع الاجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة المقدسة ، وطالبتها بالتراجع عنها (١) . وقد تجاهلت اسرائيل هذين القرارين ، واتخذت اجراءات اخرى لتهويد القدس حتى بعد قرار مجلس الأمن المتعلق بهذا الخصوص في الحادي والعشرين من أيار(١٩٦٨). وقد أكد هذا القرارُ القرارين السابقين للجمعية العمومية ، كما أكد مبدأ عدم إقرار الاستيلاء على المناطق بالحرب ، وأن جميع الاجراءات

---

١) الجلسة الاستثنائية الخامسة أ / مرجع ٢٢٥٣

الإسرائيلية القانونية والادارية التي من شأنها ان تغير الأوضاع الشرعية لمدينة القدس تعتبر باطلة ، كما طالب المجلس إسرائيل أن تتوقف عن تلك الاجراءات (٢) .

وبالطبع ، لم يكن مصير قرار مجلس الأمن هذا إلاّ التجاهل ، شأنه في هذا شأن قرار آخر اتخذه المجلس في الثالث من تموز(١٩٦٩). كما جاء قرار ثالث في الخامس عشر من ايلول (١٩٦٩) على أثر حادث إحراق المسجد الأقصى ،وأكد هذا القرار بوضوح أن القدس « مدينة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي » . كما طالب المجلس إسرائيل بمراعاة قرارات مؤتمرات جنيف ، والقوانين الدولية المتعلقة بالاحتلال العسكري ، وشجب المجلس إجراءات اسرائيل ، وعدم مراعاتها والتزامها بالقرارات السابقة للجمعية العمومية ومجلس الأمن .

وقد أدى هذا السلوك ، المتمثل في عدم احترام قرارات الأمم المتحدة وعدم احترام الرأي العام العالمي . وعلى أثر تقديم طلب أردني ، أدى إلى اتخاذ قرار رابع لمجلس

---

٢) قام مجلس الامن باعادة نشر تقرير لوفجرين حول الاوقاف الاسلامية لعام ١٩٣٠ مرة ثانية في ٢٣ / ٢ / ١٩٦٨ م .

الأمن ، في الخامس والعشرين من أيلول(١٩٧١) . وأكد ذلك القرار ما اتخذته الجمعية العمومية ومجلس الأمن نفسه من قرارات بعدم قبول امتلاك المناطق بالقوة العسكرية .

وأبدى المجلس قلقه لاستمرار إسرائيل في إجراءاتها لتغيير أوضاع القدس العربية المحتلة . وأكد،بأدق العبارات واوضحها ، ان جميع الاجراءات القانونية والادارية الإسرائيلية ، المتعلقة بالقدس ، غير شرعية وغير قانونية إطلاقاً،بما في ذلك امتلاك الاراضي وطرد السكان ، وأن هذه مناقضة لحقوق السكان ولقوانين الأسرة الدولية ، ومهددة لفرص تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة .

لم تكن هناك أية بادرة ايجابية من قبل إسرائيل تجاه أربعة قرارات لمجلس الأمن ، وتجاه قرارين للجمعية العمومية ، « علماً بأن القرارات التي لاقت نفس المصير تشكل قائمة طويلة ، إذا ما اخذت قضية فلسطين بشكل كلي منذ عام ١٩٤٨ » ؛ ولكن هذه الدراسة لا تعنى إلاّ بجانب واحد من الجوانب التي اعتبرتها الأمم المتحدة غير قانونية ، وهو جانب الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية ، أي الواقعة جنوب وغرب جدران المسجد الأقصى .

إن طمس معالم حي المغـاربة بكامله ، وتحويله إلى ساحة عامة ممتدة ابتداء من جدران الحرم الشريف غرباً ، يثيران مسألة جدية في ملكية الحائط الغربي « المبكى » . فهو ، باعتباره جزءاً من جدران الحرم الشريف ، ملكية إسلامية معترف بها من قبل اللجنة الدولية عام (١٩٣٠) ؛ ولكن هل غيرت معالمه ؟ . وماذا طرأ على الوقف الإسلامي « وقف الأفضل والمصمودي وأبي مدين » والممتلكات الإسلامية الاخرى ، الخاصة منها والعامة ، الواقعة للغرب وللجنوب الغربي لجدران الحرم الشريف ؟ .

إن الحقـائق الثابتة تؤكد ملكية المسلمين للحـائط الغربي بلا منازع ، على الرغم من تمكن السلطات الإسرائيلية من السيطرة عليه ، ولكن جميع الأراضي الوقفية والأبنية والممتلكات المجاورة قد تم الاستيلاء عليها بموجب أمـر نشره وزير المالية في الجريدة الرسمية ذات الرقم (١٤٤٣)، في الثامن عشر من نيسان عام(١٩٦٨). وحدد ذلك الأمـر قطعة من الأرض ، داخل جدران المدينة القديمة ، تبلـغ مساحتها (١١٦)دونماً تقريباً ، واعتبرها أرضاً مطلوبة بشكل « عاجل » و « مطلق » لأغراض عامة . وأشار القرار أنه يمكن لأي شخص أو جهة تدعي حق الاستفادة من تلك

الأراضي ، وترغب في الحصول على تعويض ، ان تتقدم بطلب خطي مدعم بالوثائق والأدلة ، وبموجب هـذا القرار ترتب على اصحابها والمقيمين فيها اخلاؤها حالاً .

ان نظرة في الخريطة المرافقة لذلك الأمر ، تكشف ما هو مخبأ وراءه . فالأرض أولاً وقف إسلامي مرتبط بالمسجد الأقصى ، وتقع عليها أبنية عامة ، وبيوت سكن ومحلات تجارية يستخدمها ما يزيد على ستة الاف مواطن ؛ وثانياً،اشتملت الخريطة على مساحة الحي اليهودي أيضاً ، والتي كان يقطنها ، منذ إخلائها عام (١٩٤٨) ، العـرب اللاجئون من المنـاطق التي احتلتها اسرائيل ذلك العام ، وكانوا تحت رعاية وعناية وكالة غوث اللاجئين التابعـة لهيئة الأمم المتحدة .

وبالاضافة إلى الاستيلاء على الوقف الإسلامي العام ، فقد كان هـدف ذلك القرار الإسرائيلي لعام (١٩٦٨) ، ترحيل أصحاب الممتلكات الإسلامية ، وطرد اللاجئـين العرب من الحي اليهودي ، ولم يكن هذا هو الجانب غير القانوني الوحيد لهذا الاجراء ، فالجانب الاخر منه ، هو أن متخذي القرار على يقـين ومعرفـة تامة بأن الوقف

الإسلامي ، حسب الشريعة الإسلامية ، وقف لأعمال الخير والمصلحة العامة ، ولا يمكن مبادلته أو اغتصابه أو الاستيلاء عليه ، لأن مالكه وصاحبه الاعلى هو « الله » سبحانه . ولهذا فان عرض الحكومة الإسرائيلية التعويض على أصحابه المنتفعين به ، أمر لا يمكن قبوله، لأن ذلك القبول هو كفر بحدّ ذاته ، ولا عجب الا تتقدم سلطة عامة ، أو فرد مستفيد من الوقف بطلب للتعويض عن شيء لا يمتلكه ، إذ هو ملك لله سبحانه .

أما بالنسبة للاملاك الخاصة ، فإن مقاومة الاخلاء أو الترحيل كانت عنيفة وشديدة . وقد روى شاهد عيان محايد، أن أساليب عديدة في القسوة والاكراه قد اتخذت، مثل قطع التسهيلات العامة ، وهدم أجزاء من الابنية لإكراه العرب على ترك منازلهم بالقوة (١) . وهذه الشهادة موثقة ومؤكدة من قبل أمين القدس ، الذي أبعدته السلطات الإسرائيلية تعسفاً واعتباطاً ، لاعن عمله فحسب، بل عن مدينة القدس أيضاً . فقد أوضح ان المنطقة المغتصبة في المدينة

---

١) نافذ نزال ، نصراني عربي في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية ، مقالة في صحيفة (ميدل ايست انترناشيونال) : شباط ١٩٧٨ م ص . ٢

القديمة ، وهي ممتلكات وقفية تشمل « ٥٩٥ » بناء و « ٤٣٤ » حانوتاً و « خمسة » مساجد وزاويتين هما « زاوية أبو مدين والفخرية » ، وسوقين عامين « سوق الباشورة وسوق الحصر » ، وشارعاً تجارياً عند باب السلسلة مع عدد من الابنية التاريخية التي تعود لعهد المماليك مثل « قصر الامام » بشكل خاص (١) .

وبالاضافة للأرض التي يقع عليها الحي الغربي « والذي دمر في ١١ حزيران ١٩٦٧ » ، فإن الأمر المذكور يشمل الأرض التي تضم حارة الشرف ، وأجزاء من حي الأرمن ، ودير الرهبان السريان . ومع أن موقعي « الزاوية الفخرية » ومساكن عائلة « أبو السعود » المجاورة لجدران المسجد الأقصى ، جنوب باب المغاربة ، والمدرسة التنكزية و « سبل سليمان الكبير للشرب » قرب باب السلسلة ، لم يشملها التدمير الفوري ؛ إلا أن مصادرتها قد تمت في حزيران (١٩٦٩) لتوسيع الساحة التي تم الاستيلاء عليها ، ولتعريض جدران الحرم الغربية لأخطار الانهيار ، ولتسهيل عمليات الحفريات الاثرية . وقد دمر الموقع الأول ، أمّا

---

١) روحي الخطيب ، تهويد القدس ص ١٧ ـ ١٨

الحفريات التي تمت تحت « المدرسة التنكزية » فقد أدت إلى تعريضها لخطر الانهيار والتدمير .

إن هذه العمليـــات المكثفة في الاستيلاء والتدمير ، والتي تعبر عن أبشع أساليب العصور الوسطى ، قد أدت أيضاً إلى إزالة جميع الابنية الخاصة والعامة الواقعة غـرب الحرم الشريف، وعلى الزاوية الجنوبية الغربية لباب السلسلة . وإنه لمن الأهمية بمكان أن نذكر هنا أهمية هذه المساحة . ان جميع جدران الحرم الشريف تتصل مع جدران المدينـــة الشرقية ، وقسم كبير من الجدران الجنوبية ، كما أن جميع المؤسسات الوقفية وأبنيتها ومرافقها تقع مجتمعة قرب الجدران الغربية والشمالية للحرم . وبالتحديد ، فانها تشمل المدارس الدينية وزوايا الذكر والعبادات ، ونزل الحجيج لبيت المقدس ، وسبل الشرب ، والحمامـــات العامة ، والفنادق القديمـــة والأسواق ، كما تقع عليها منازل العائلات التي تخدم المسجد الأقصى كالأئمة والوعاظ والمؤذنين والمدرسين ، ولعل أوضح مثال على ذلك « عائلة أبي السعود » ، الـتي اشتهرت بخدماتها للمسجد الأقصى عبر قرون ، وهي تواجه المصير المنتظر في تدمير منازلهـــا عند باب الـــبراق ، كما تواجه

« زاوية الفخرية » نفس المصير .

وتدل المنشورات الإسرائيلية الرسمية – التي سيأتي ذكرها – تحديد موقع « لكنيس يهودي » وتؤكد ذلك الممارسات اليهودية ، مثل اقامة الصلوات داخل الممر وتحت « المدرسة التنكزية » ، وليس عند حائط المبكى فقط ، وكذلك بناء مكاتب « الحاخامين » بالقرب منه . وسوف يشمل هذا الموقع جميع الأراضي الواقعة بين جدران المسجد الأقصى من الجهة الجنوبية وجدار المدينة المعروفة « بالحاكورة الخاتونية » ، التي هي جزء من وقف « الافضل » ؛ كما تشمل الأراضي التي يقع عليها حي المغاربة « وقف أبي مدين » ممتدة غرباً حتى حارة الشرف في النهاية الشرقية للحي اليهودي القديم ، وتشمل أيضاً الأراضي الواقعة شمال « المبكى » إلى باب السلسلة قرب المدرسة التنكزية .

ومما يزيد الأمور سوءاً وتعقيداً ، تلك التنقيبات التي يقوم بها الهواة غير المحترفين ، – بتهور وعدم اكتراث – تحت الزاوية الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى وتحت المدرسة التنكزية قرب باب السلسلة ، وتحت بعض الأمكنة

التاريخية . وقد وصفتها جريدة « التايمز » بأنها عمليات تخريبية متعمدة للممتلكات « الوقفية » العامة ، وأن من شأنها أن تهدد سلامة الآثار والقبور الإسلامية التي لايمكن أن تقدر بثمن . أما احتجاجات العرب والمسلمين في القدس فقد واجهت الاهمال أو الاسكات تحت التهديد أو قرارات الاستيلاء ، كما ضرب عرض الحائط بجميع قرارات الشجب التي اتخذتها الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ؛ حتى إن نداءات علماء وخبراء الآثار لاقت نفس المصير من الاهمال واللامبالاة . ويمكن أن يشار هنا إلى احتجاج لأحد علماء الآثار البريطانيين . وتهمنا الاشارة إليه لاعتماده على سجلات أعمال الحفريات والتنقيب عن الآثار في فلسطين كافة ، وبخاصة في القدس . وهو يعبر عن قلقه الشديد حول مصير أروع الآثار الإسلامية التي تعود في تاريخها إلى العصور القديمة . كما يشجب بشدة عمليات الحفريات التي ترجع في أساليبها إلى ما كان مستخدماً قبل مئات السنين ، والتي من شأنها أن تعرض هذه الآثار القديمة للأخطار .

ولم تمض فترة طويلة حتى كشفت السلطات الإسرائيلية عن الاهداف الحقيقية للاستيلاء على هذه الأراضي ،

وتوجيه الاهانات المتوالية للاسلام وللتاريخ العربي ، لقد جاء هذا واضحاً في كتاب نشر برعاية وزارة الداخلية والبلديات الإسرائيلية ، وألفه رئيس جمعية المهندسين المعماريين ، والذي ترأس الفريق الفني الذي قام بدراسة مسحية للمنطقة المذكورة وتصميم خرائطها . وقد فشلت سلسلة من المراسلات الطويلة بين كاتب هذه الدراسة ومؤلف الكتاب المذكور ، وكان بعض تلك المراسلات عن طريق دار النشر « وايد نفلد ونكلسن » ، وكان بعضها الاخر مباشراً ، فشلت تلك المراسلات في توضيح إجابات عن الاسئلة التالية ، التي اذكرها هنا بإيجاز ، إذ كنت أهدف إلى كشف الحقائق :

١ ٠ ورد في الصفحات « ٤ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ٩٦ ، ١٠٣ » من الكتاب المذكور أن مساحة المدينة القديمة داخل الاسوار هي « ٨٦٠ » دونماً موزعة كما يلي :
« ٩٢ » للحي الارمني ، « ١٨٠ » للاحياء النصرانية ، « ٣٠٤ » للاحياء الإسلامية ، و « ١٤٠ » للحي اليهودي . وعلى فرض أن مساحة الحرم الشريف « ١٣٢ » دونماً، فكيف تم التوصل إلى تلك الأرقام ،

وبخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ، انه لم يتم تحديد تلك المواقع والاحياء خلال عهد العثمانيين ، وعهد الانتداب البريطاني ؟ ، وما الأسس التي تم بموجبها توسيع الحي اليهودي على حساب الاحياء الأرمنية والسريانية والإسلامية في الشمال وفي الشرق ؟ ؟ .

٢ — جاء في الصفحة « ١٧٧ » من الكتاب المذكور ، ان الحي اليهودي يمتد نحو الشرق إلى الحائط الغربي ، وهذا يعني ان الحي اليهودي يشمل الحائط الغربي للحرم الشريف ، والذي يشكل المبكى جزءاً صغيراً منه . فما المرجع لهذا العبارة ؟ ؟ ؟ . واذا أخذنا بعين الاعتبار أن الخريطة تبين لنا أن المساحة، ما بين الحي اليهودي والحائط الغربي ، تشمل حارة الشرف وحارة المغاربة وحوش البراق ، فلماذا لم يرد في الكتاب أي ذكر لتلك الاحياء الإسلامية وغيرها من الأمكنة ؟ ؟ .

٣ ـ لقد تجاهلت الصفحة « ١١٩ » من الكتاب المواقع والاحياء الإسلامية ، ومعظمها من الاملاك الوقفية ،

كما تجاهلت موقع الحاكورة الخاتونية « وهي جزء من وقف الأفضل » ، على الزاوية الجنوبية الغربية لحائط المسجدالأقصى ،ووصفت الصفحة المذكورةتلك المواقع بأنها موقع « كنيس يهودي » . كيف يمكن أن يحول موقع ديني وإسلامي لأغراض دينية يهودية دون موافقة أصحابه الشرعيين ؟ ؟ أطلب توضيح المرجع الذي اعتمد لهذا الادعاء ، وتحديد المنطقة تحديداً دقيقاً .

٤ • هل يجوز تغيير اسم موقع ديني ومقدس لدين معين ، ليؤول إلى أنصار دين آخر ؟ لقد ورد في مواقع عديدة من الكتاب ، وعلى سبيل المثال في الصفحات « ٤٧ ، ٩٧ ، ١٠٧ »،وردت تسمية منطقة الحرم الشريف باسم « جبل المعبد » ، أطلب تفسيراً لذلك.

٥ • هل يوجد عند مؤلف الكتاب تفسير لتجاهل الشريعة الإسلامية والقانون الدولي في ضوء الاعتباراتالتالية : وقف(أبو مدين الغوث)، و(وقف الأفضل)،اللذين يشكلان حي المغاربة ، باعتبارهما مواقع وقفية لا يجوز تبديلها ، بحكم الشريعة الإسلامية ، وقرار

اللجنة الدولية لعام (١٩٣٠)، الذي أكد الملكيـــة الإسلامية لهذا الوقف ، وقرار عصبة الأمم الـــذي أكد قرار اللجنة الدولية ، وكذلك القرارات الستة المتتالية للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، ولمجلس الأمن منذ(١٩٦٧)، والتي تؤكد عدم قانونية تغيير الأوضاع في المدينة المقدسة ؟ ؟ .

الفصـــل الخامس

نستعرض في هذا الفصل بعض الحقائق التاريخيـــة حول مكانة اليهود في القدس والحي اليهودي ، وعلاقتهم بالممتلكات الإسلامية موضوع البحث ، وهي الممتلكات الوقفية . لقد وصفت اللجنة الدولية آنفة الذكر العلاقة بين ناظري الوقف الإسلامي واليهود المتعبدين عنـــد حائط المبكى ، بانها علاقة « المضيف » و « الضيوف » . وكان ذلك وصفاً دقيقاً وعملياً عبر التاريخ ، إلى أن سادت الأرض المقدسة ، والمدينة المقدسة بالذات، الاضطرابات الدمويـة والنزاعات السياسية والدينية بسبب التعصب الصهيوني .

ولسنا بحاجة في معالجة هذا الموضوع إلى العودة إلى مـــا قبل الحركة الصليبية ، ففي عـــام (١٠٩٩م) احتـل الصليبيون القدس وقضوا نهائياً ، وبالتصفية الجسدية ، على الطائفة اليهودية فيهـــا ، ولم يتمكن اليهود من العودة إلى القدس إلاّ بعد استعادتها من الصليبيين في الفتح الصلاحي . ومنذ ذلك الوقت كانت البلدان الإسلامية ، وبخاصـة فلسطين والقدس، وعلى تتابع السلطات الحاكمة عبر القرون من المماليك وحتى العثمـــانيين ، كانت موئـــلا لليهـود

المضطهدين في أوروبا ، كما كانت هذه البلدان ملجأهم الوحيد بعد طردهم من اسبانيا عام (١٤٩٢) .

وهكـذا اتاحت الحكومات العربية والإسلاميـة المتتابعة لليهود ما كانوا قد حرموا منه من قبل الرومان ، وأعني بذلك إقامتهم في القـدس وتعبدهم في الهيكـل ، وكان ذلك قمة التسامح ، . . . إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ، أن تلك البقعة بالذات ، قد ارتبطت بالاسـراء والمعراج ، وبسيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت على بعد خطوات من مدخل المسجد الأقصى ، ثالث الحرمين الشـريفين في الإسلام . وكانت تلك هي الـدوافع التي جعلت المسلمين يهبون تلك الأراضي لتكون وقفاً إسلامياً لأغراض الإحسان والمنفعة العامة . وذهب تسامح المسلمين إلى حد أبعد من ذلك ، عنـدما سمحوا لليهود بأن يقطنوا مدينة القدس بالذات ، أو أن يستأجروا بيوتاً وقفية وغير وقفيـة فيها .

وحتى عام (١٨٦٧) كانت أنظمة الدولة العثمانيـة تمنع امتـلاك الأجانب لأية ممتلكات غير منقولة ، في أي بقعة من الامبراطورية ، وبخاصة في المدن المقدسة،وظـل

اليهود في القدس حتى عام(١٩١٤)يحملون الجنسية الاجنبية وبخاصة « الاشكنزيم » منهم ، ولم يتحول إلى الجنسية العثمانية سوى اليهود « السفارديم » . وتبين هذه الظروف عدد اليهود الذين استأجروا بيوتاً وقفية . وللتوضيح،فان الشريعة الإسلامية تميز بين نوعين من الوقف الشرعي،وهما « الوقف العام » المسمى « الوقف الخيري » وهو ما تنفق موارده على المؤسسات الوقفية ذات النفع العام وعلى الفقراء ؛ والوقف الخاص المسمى « الوقف الذرى » وهو الذي ينفق ريعه على أحفاد وأتباع الواقف .

ونظراً لكون القسم الأكبر من أراضي وممتلكات المدينة القديمة أوقافاً عامة أو خاصة « خيرية أو ذرية » ، فإن الممتلكات الخاصة في مدينة القدس تمثل نسبة صغيرة من أراضيها ومرافقها وهي خاضعة لقانون تنظيم الملكية حسب الشريعة الإسلامية ، ولمنفعة الورثة . إن الملكية الخاصة تتكون من أربعة وعشرين سهماً « قسماً » . . . . وبوفاة المالك الاصلي،فان تلك الاسهم تقسم بين الاحفاد ، الأمر الذي جعل هذه الملكيات مجزأة وصغيرة ، وجعل بيعها وشراءها متعذراً عملياً ، ولهذا كان يسهل تأجيرها بدل اقتسامها .

ومن تسامح المسلمين وحسن نواياهم أنهم سمحوا لليهود باستئجار أملاك الوقف الذري « الخاص » ، أو املاك الوقف الخيري « العام » . وقد أثبت ذلك باحث مختص في جغرافية آسيا ، وبخاصة جغرافية فلسطين . وقد ذكر أن معظم أراضي المدينة القديمة ملك للكنائس النصرانية ، أو وقف على المساجد والمدارس الإسلامية ، وان النسبة الكبرى من الوقف تعود للحرم الشريف الذي يشمل معظم البيوت التي يسكنها اليهود في الحي اليهودي (١) . وظلت هذه الحقيقة مرجعاً ثابتاً ومعتمداً حتى نهاية عهد الانتداب البريطاني ، لأن الوقف لا يجوز استبداله ، وقد امتلك اليهود « ١٠٥ » ملكيات من مجموع (٧٠٠) ملكية في الحي اليهودي عام (١٩٤٨) .

ويؤكد هذه الحقيقة أيضاً باحثان مسلمان من ذوي المعرفة والخبرة الشخصية ، وكلاهما من مواليد القدس وسكانها منذ الحرب العالمية الأولى ، أصبح أحدهما أميناً للقدس ، وكتب تاريخاً موثوقاً في عدة كتب عن القدس

---

١) كارل رايتز : الجغرافية المقارنة ، فلسطين وسيناء / ادنبره ١٨٩٦ .

وآثارها (١) . ويبين أن نسبة كبيرة من اليهود كانوا مستأجرين لأملاك الوقف الذري « الخاص » التي يمتلكها عدد من العائلات المسلمة التي تسكن « حارة الشرف »(٢) في القدس .

والمرجع الشخصي الثاني هو أحد الاساتذة الجامعيين، وأحد أفراد عائلة الحسيني ، وهو يؤكد أن معظم البيوت والمحلات التجارية – حتى في الحي اليهودي – كانت وقفاً إسلامياً . ويذكر أن نجاراً يهودياً قد استأجر من والده أحد المحلات التجارية ، وواضح ان الوالد كان يرسل ابنه، الذي أصبح فيما بعد استاذاً جامعياً ،ليتفقد الملكية المؤجرة، أو ليتسلم الاجرة من حين لآخر. ويشيد الحسيني بالعلاقات الودية التي كانت بين المستأجر وصاحب الملكية ، ولكنه يضيف قائلاً ،بحزن وأسى: « ولكن هذه العلاقة الودية قد أفسدت من قبل الصهيونية ، عندما جاء الاسرائيليون الاجانب من أوروبا الشرقية ، بطموحات وتطلعات سياسية

---

١) روحي الخطيب : مذكرة (عمان ١٩٧٧) ص ٤٧

٢) عارف العارف : تاريخ القدس ـ المجلد الاول ص ١٣٤–٤٣٢.

متطرفة ، وبقلوب انتزع الله منها مشاعر الإنسانية (١) .

إن هذه الحقائق تدعو لمزيد من التوضيح لحدود الحي اليهودي ، وممتلكات اليهود فيه . ويعتبر هـذا من الأهمية بمكان ، نظراً للادعاءات الإسرائيلية . وكما مر معنا، فإن المصادر الإسرائيلية الرسمية تقدر مساحة الحي اليهودي بمئة واربعين دونماً ، وهناك مصدر آخر يقدره بمئة وستة عشر دونماً ، وكلاهما مناقض لتقدير أمين القدس العربي عام (١٩٥٥) ، والذي قدره بمئة دونم . ويمكن القول : إنه كان من الصعوبة بمكان ، تحديد تلك الأمكنة في الماضي ، ويعزى ذلك إلى أن معظم اليهود المقتدرين قد هجروا ذلك الحي الذي أصبح مزدحماً بالسكان ، ولا يتمتع بظروف صحية مناسبة ، فانتقلوا للاقامة في الحي الارمني أو في الاحياء الإسلامية المجاورة.

وتبين لنا خريطة المدينة القديمة، حتى نشوب الحرب العالمية الأولى عام (١٩١٤) ، التداخل الذي كان قائماً بين

---

١) اسحق موسى الحسيني ، عروبة بيت المقدس ـ بيروت ١٩٦٩ ص ٥٦ ـ ٦٤

أحيائها ومناطقها . فلم تكن لتلك الاحدحياء ود مميزة . كما أن الكتب الجغرافية للمنطقة ومذكرات المسافرين للمدينة القديمة وزوارها ، تؤكد وجود عوامل الانتشار والتداخل بين سكان الاحياء المختلفة. فالبروتستانت والأرمن والسريان والمارونيون والمسلمون كانوا يسكنون دون حدود جغرافية في قطـــاع من المدينة القديمة ممتد من الغرب إلى الشرق ، ومن باب الخليل إلى باب السلسلة قرب الحرم الشريف . وكان معظم اليهود محصورين بين الأرمن من الجهة الغربية والمسلمين من الجهات الاخرى .

وكانت المساكن والمتاجر والمدارس ودور العبـادة والمرافق العامة الاخرى متراصة في بناياتهـــا ، حيث كان يصعب الوصول إليها إلاّ بالسير على الاقدام . واذا بدأنا من الجهة الغربية فقد كانت هذه الاحياء كالتالي :

أ ــ حي كنيسة السيد المسيح التابعة بمدارسها ومرافقها لجمعية وإرسالية تبشيرية انكليزية ، وكانت تستوعب اليهود المتنصرين وأطفالهم .

ب ــ الكاتدرائية الارمنية والدير والمقبرة والحديقة التابعة

لها بمحاذاة جدران المدينة ، وكانت تعرف بحائط الأرمن .

جـ — السريان بأقليتهم الصغيرة .

د — المـــارونيون .

هـ — أربعة مواقع إسلامية يعرف كل منها بـ « الحارة »وهي حارة الجواعنة وحارة الداوودية ، في الجهةالشرقية ، وحارة البشيتي ، وحارة المسلخ في الجهة الغربية .

و — حارة اليهود « الحي اليهودي » .

ز — موقعان إسلاميان آخران « حـــارة الميدان ، وحارة الشرف » .

ح — حارة المغاربة « حي المغاربة » .

ط — حوش البراق « على موازاة الحائط الغربي للحرم الشريف » ، وهو الذي عرف أيضاً بالمبكى .

ي — الحاكورة الخاتونية ، وهي جزء من وقف«الافضل » وتقع جنوب حوش البراق ، وإلى محاذاة الزاويـــة

الجنوبية الشرقية لجدران المسجد الأقصى ، ومحاطة بجدران المسجد ، وجدران المدينة نفسها (والحاكورة هي حديقة الخضروات). كما تسمى « حديقة الأقصى »؛ويدل اسمها وموقعها على انها كانت تستخدم من قبل المنتفعين من وقف « ابو مدين» (١). وينبغي الانتباه لهاتين التسميتين : « حوش البراق » و « حديقة الأقصى» ، فالأولى تؤكد ارتباطها التاريخي باعتبارها موقعاً « للأسراء » ، حيث أُسري بمحمد صلى الله عليه وسلم من مكة إلى القدس ، و « للمعراج » حيث كانت هي البقعة التي صعد منها عليه السلام إلى السماء . وأما الثانية فتؤكد أن جميع الأراضي المجاورة لجدران المسجد الأقصى وقف إسلامي عام « وقف خيري » للمغاربة المقيمين بجوار المسجد .

وقد مر معنا تحديد تقريبي لحدود الحي اليهودي، وليس لمساحته ، بناء على مصادر معتمدة ، ولكنه من المستحيل أن تقرر ملكية اليهود لأية بقعة أو لأي بيت للسكنى

---

١) كارل رايتز : جغرافية فلسطين وسيناء

في منطقة هي وقف خيري لا يمكن شراؤه أو مبادلته . هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان مجرد السكن أو الاستئجار لا يمكن أن يعطي الساكن أو المستأجر حق الملكية الدائمة، أو حق الادعاء القانوني بالملكية .

وينطبق هذا بصورة أكثر دقة ووضوحاً على المدارس الدينية ودور العبادة ، فقد كان لكل من الطائفتين اليهوديتين معابدهما الخاصة منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر . وقد كتب القنصل البريطاني في منتصف ذلك القرن، وهو نصراني مؤيد لليهود ، كتب يقول : إن طائفة «السفارديم» كان لها أربعة معابد، ولكنها مبنية مجتمعة تحت سقف واحد ، ومؤثثة تأثيثاً بسيطاً ، اما «الاشكينازيم» — ومعظمهم من اليهود الانكليز — فقد حصلوا عام (١٨٥٥)م على ترخيص لأعادة بناء كنيس « الخوربه » بمساعدة جهود السفير البريطاني الذي حضر حفل افتتاحه (١) آنذاك . أما البيوت الصغيرة الاخرى التي كانت تستخدم من قبل اليهود للعبادة ، فقد كانت توصف بـ « الكُنس » تجاوزاً ،

---

١) جيمس فين ، أوقات مضطربه (لندن ١٨٧٨) .

إذ انها كانت مدارس دينية يهودية ، وكانت في معظمها أمكنة متواضعة ، وكان معظمها على شكل كهوف تحت الأرض . وتبين لنا خريطة القدس لتلك الفترة ، أن الحي اليهودي لم يتضمن سوى كنيسين يهوديين بينهما مسجد واحد . والابنية الدينية الثلاثة تقع على مقربة من حـــي الأرمن وتمتد من الجنوب إلى الشمال . وهذا المسجد هو الذي ذكره المؤرخ « مجير الدين » في القرن الثامن الهجري « الرابع عشر الميلادي »،وذكر أنه ملاصق للمعبد اليهودي . وهناك مرجع علمي آخر يبين لنا أن ثمـــة مسجدين كان يرتادهما التجار وأصحاب محلات السوق « البازار » لصلاة الظهر (١) .

كما تشير خارطة المدينة القديمة ، التي نشرت في عهد الانتداب البريطاني عام(١٩٣٦) ، — دائرة مساحة فلسطين— تشير إلى ان احد هذين المسجدين كان يسمى « جامـــع سيدنا عمر » نسبة إلى الخليفة عمر رضي الله عنه ، كمـــا تبين الخريطة أن المسجد كان قريباً جداًمن(كنيس خوربه).

---

١) عارف المعارف ، تاريخ القدس ـ المجلد الاول ص ٤٩٦ .

من هذا السرد للحقائق يتضح الهدف من اعتبار ساحة الحي اليهودي،وهي (١١٦) دونماً ، للاغراض العامة.إنه لكون هذه المساحة تشمل فيما تشمل جميع أراضي الوقف الإسلامي ، والابنية الواقعة في أربعة أحياء إسلامية ممتدة من الغرب إلى الجنوب الغربي من الحرم الشريف ، وتضم « ٥٩٥ »ملكية إسلامية و « ١٠٥ » ملكيات يهودية. وتتكون الملكيات الإسلامية من « ١١١ » وقفاً خيرياً عاماً ، و« ٣٥٤ » وقفاً ذرياً خاصاً ، و « ١٣٠» ملكية فردية(١).

أما من حيث المظهر العام ، فقد كان الحي اليهودي بمثابة حارة من حارات العصور الوسطى ، يضم بيوتاً صغيرة مزرية وغير صحية ومتراصة أوفوقبعضهاالبعض، ومعظمها « مغاور وكهوف » تحت الأرض . وكانت تتخللها أزقة ضيقة ملتوية مليئة بالقاذورات والنفايات ، وليست بمستوى الاحياء الاخرى في المدينة القديمة . وكانت تلك البيوت المزدحمة بمداخلها الضيقة تحتل جزءاً من منحدر « جبل صهيون » شرق حي الأرمن باتجاه باب الواد ، من غير أن تصل للواد ، وكان الذي يقطع ذلك الحي

---

١) روحي الخطيب ، مذكرة ص ٥٤ .

ماشياً كأنه يجازف بالسير بين بيوتات هاوية . وكانمعظم سكانه الذين يعيشون على صدقات يهود أوروبا ، منقطعين للعبادة ودراسة « التلمود » ، كما كان من بينهم المرابون الذين يمارسون هذه المهنة في بيئة ليست المراباة فيها شرعية ، وكان منهم بعض أصحاب المحلات التجاريـة الصغيرة وكانوا يقومون ببيع الحاجات اليومية للسكان .

هذا وصف موجز للحي اليهودي ، كما ورد في معظم كتب ومذكرات الزوار والمسافرين منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى . وحسب ماجـاء في كتـاب (بايديكر) عـام (١٨٩٨) ، الذي ألفه بمساعدة أحد اليهود ، فقد كانت مظاهر الفقر والقذارة بادية على الكنيسين في الحي المذكور ؛ ولم تكن لهما أهمية تذكر . وهذا ما عبر عنه «حـاييم وايزمن » عندما زار القدس ولم ير في الحي اليهودي سوى أبنيـة حقـيرة (١) .

إن هذا الموجز لتاريخ اليهود في القدس تحت الحكم الإسلامي ، يبين لنا أن العرب واليهود كـانوا يعيشون

---

١ ، وايزمن ، المحاولة والخطأ ، لندن ١٩٤٩ ص ١٦٩ .

متقاربين ، وفي تسامح من جانب العرب لم ير لـه اليهود مثيلاً في تاريخهم . فاللاجئون اليهود الهاربون من أوروبا النصرانية ، كانوا يعيشون في القدس بلا قيود ، حتى إنه سمح للمتدينين منهم أن يصلوا بحرية إلى مكان عبادة يقع على أرض إسلامية مقدسة ، كما سمح لهم باستئجار أمكنة وبيوت وقفية إسلامية ، وسمحت الدولة العثمانية بـأن يكون لهم(كنيس) على مقربة من مسجد يحمل اسم الخليفة الثاني للمسلمين « عمر بن الخطاب رضي الله عنه » . اما أولئك الذين أصبحوا رعايا عثمانيين فكان لهم حق التمثيل في المجلس البلدي ، كما اعترف لهم بـ « حاخام » ديني .

وتبين لنا أيضاً أن تسامح المسلمين مع اليهود يرجع تاريخه إلى عهد صلاح الدين، إن لم يكن قبل ذلك . فهناك وثيقة جديرة بالاهتمام أبرزهـا قـاضي القدس في بداية العهد العثماني،وفيها أن سجلات المحكمة الشرعية تبين أن المقبرة اليهودية خارج المدينة القديمة ، على منحدر جبـل الزيتون ، وقف « ذري » خاص ، وأن استعمالها مقـبرة يهودية كان مقابل إيجار سنوي، وأن الايجار لعامي « ٩٦٨ »

و « ٩٦٩ » للهجرة ، قد دفع بحضور قاضي القدس آنذاك (١) .

وإنه لمن السخف أن يتهم العرب المسلمون ، بعد هذا التاريخ الطويل من التسامح والود ، بما يتناقض مع الحقائق التاريخية . إن أحد هذه الاتهامات يتعلق باتهام العرب بهدم (كنيس) يهودي ، واستخدام ذلك (الكنيس) حصناً حربياً في حرب (١٩٤٨) .

ومن المؤسف حقاً أن تتجاوب الدعاية الإسرائيلية اليهودية في نشر اتهام آخر للعرب ، على الرغم من الحقائق التاريخية آنفة الذكر ، فقد اتهمت العرب بهدم ونبش قبور اليهود على منحدر جبل الزيتون . وهو اتهام عار عن الصحة ، شأنه شأن الاتهام الأول المتعلق بهدم (الكنيس) ؛ فالمقبرة قد دمرت في الحقيقة بسبب القصف المدفعي الإسرائيلي الموجه إلى طريق القدس – أريحا ، وذلك عندما وصلت القوات الإسرائيلية إلى الجسر وقبل ان تنزل إلى

---

١) سجل رقم ٤٩ ، ملف ٥٧٤، كما رآه عارف العارف ، المصدر الانف الذكر ، مجلد (١) ، ص ٥٤٤ .

الواد ، فقد كانت المقبرة في مواجهة خط النار لذلك القصف . ونتيجة لذلك فقد أزيلت قبور كثيرة ، وبخاصة من القصف المباشر الذي كان يصيبها فينشر عظام الموتى في أعلاها ، ويحول القبور إلى خنادق منثورة (١) .

والقارئ مدعو للمقارنة بين هذه الادعاءات الزائفة، وبين الحقائق الثابتة المتعلقة بإزالة القرى العربية بمساجدها ومقابرها ، في مناطق مختلفة في فلسطين ابان الاحتلال الإسرائيلي . وأسوأ من ذلك ، فان التخريب الذي اقترفته إسرائيل في الأماكن العامة في القدس وبقوة السلاح منذ عام (١٩٦٧) لا مثيل له ، حيث شمل تدمير أو تدنيس المواقع الإسلامية كالمساجد والمدارس الدينية الإسلامية ، ولم تنج المقابر من إزالة معالمها ومصادرة مواقعها . وقد مر معنا بعض التفاصيل عن كيفية الاستيلاء على المناطق المجاورة للجدران الغربية للحرم الشريف . وهنا لا بد من كلمة حول مقبرة « مأمن الله » أو « ماميلا » الواقعة خارج أسوار المدينة القديمة ، وعلى مقربة من باب الخليل .

---

١) جون كلوب / جندي بين العرب، ص ١٣٥ . (وقد أكد كلوب ذلك برسالة بعثها للمؤلف في ١٠ / ٤ / ١٩٧٨) .

إن المقبرة الإسلامية عبارة عن أرض مخصصة لدفن الموتى ، فهي بذلك « وقف خيري » عام ، لا يستبدل ولا يجوز انتهاكه . ولقد كانت مقبرة « ماميلا » مقبرة اسلامية منذ الفتح العمري ، وقد تعرضت للتدنيس الصليبي إلى أن استعادها صلاح الدين « ودفن بعض أبطال جيشه فيها » . وصارت منذ ذلك الوقت مقبرة للاتقياء والعلماء والصوفيين من المسلمين . ويذكر مجير الدين ، قاضي القضاة ومؤرخ القدس ، أسماء الكثيرين منهم ، وبخاصة أولئك الذين جاءوا من بلدان إسلامية بعيدة ليقضوا حياتهم في المدينة المقدسة في العبادة والتعليم والدراسة . ومن هؤلاء عمر المصمودي المجرد ، وهو مؤسس أحد أمكنة الوقف الإسلامي المغتصب في حي المغاربة .وقد ازيل ضريحه ومئات من أضرحة كبار العلماء ، من هذه المقبرة المحاطة بالاسوار ؛ كما سويت أراضيها لتكون طريقاً لمتنزه عام ، ومكاناً لمرافق صحية عامة يرقد تحتها متدينون وأتقياء .

إن السلطات الإسرائيلية اقترفت هذا الانتهاك دون اعتبار لحقوق وامتيازات الوقف الإسلامي أو احترام لحرمات الموتى .

الفصل السادس

هناك إدعاء اسرائيلي يهودي آخر ينبغي أن يدحض، لأنه مرفوض أساساً ، ذلك لأنه يكرر الادعاء بأن القدس قبل عام (١٩٦٧)م، ولمدة قرن من الزمان، كانت مأهولة بغالبية يهودية ، ولترسيخ الحقيقة ودحض هذه الخرافة من أساسها يجدر بنا ان نعود إلى بعض التفصيلات .

ففي عام (١٨٤٢)م وصل إلى القدس أول أسقف (انجليكاني) على رأس بعثة تبشيرية لتنصير اليهود، وكان القس في هذه البعثة التبشيرية عضواً في « كلية الملك » في جامعة « كامبرج » في بريطانيا . وبدأ فور وصوله بجمع مادة لتأليف كتاب عن المدينة . وقد نشر الكتاب في مجلدين ضخمين . وأشار الكاتب إلى ملاحظة ظلت سائدة حتى عام (١٩٢٢)، عندما قامت سلطات الانتداب البريطاني بأول عملية تعداد للسكان ، فكتب يقول : من المستحيل ان يتوصل المرء، بين التصريحات المتضاربة، إلى قول فصل حول سكان المقدس الجديدة ، لأنه لا يوجد تعداد منظم قامت به حكومة ما . (١)

---

١) جورج وليمز / المدينة المقدسة، المجلد الثاني ص ٦١٣ ـ ٦١٤ .

وإضافة إلى هذا ، فان البعثات التبشيرية (البروتستانتية) المعروفة بشدة اعتقادها بإعادة اسرائيل بإرادة إلهية لا بعمل إنساني ، وكذلك بعض اليهود الاوروبيين قبل نشأة الصهيونية ، بدأ هؤلاء وأولئك ينشرون أرقاماً خيالية حول عدد اليهود في القدس . ان مبالغات (البروتستانت) واضحة المغزى والهدف ، أما مبالغات اليهود الأوروبيين فتدعو للعجب ! ، وبخاصة أن غالبية يهود القدس كانوا من المتدينين المتشددين الذين يؤمنون بعودة إسرائيل بأرادة إلهية لا بعمل إنساني . لقد كان التوافق غريباً بين البعثات التبشيرية النصرانية و « أحباب صهيون » في مساهمتهم في الادعاء بتفوق اليهود العددي على النصارى والمسلمين في القدس !

وبالطبع لم يدعم هذا الادعاء بأي اثبات أو توثيق ، وبهذا يبقى غير مقبول إن لم يكن سخيفاً ومضحكاً ، فكتاب « بايديكر » ، الذي طبع عام(١٨٧٦)م ، وبمساعدة يهودي ورد اسمه في مقدمة الكتاب ، يذكر أن سكان القدس كانوا(٢٤)الفاً موزعين كالتالي : (٤) الاف يهودي (٧) الاف نصراني ، (١٣) الف مسلم . أما طبعة عام « ١٨٩٨ » من الكتاب فقد ذكرت أن عدد سكان القدس

(٦٠) ستون الفاً . منهم (٤١) الف يهودي ، (١٢)الف نصراني ، (٧) الاف مسلم . وهذا يعني ببساطة أنه في مدة (٢٢) عاماً نقص عدد المسلمين (٦) آلاف شخص ، بينما زاد عدد النصارى (٥)الاف شخص، أما اليهود فقد تضاعف عددهم بما يزيد عن عشر مرات(١)، أليس ذلك سخيفاً ومضحكاً.

وذكر مبشر نصراني من أصل يهودي ، نقلاً عن مصادر يهودية ، أن عدد اليهود عام (١٨٤٦) كان (٨) آلاف ، وأن عددهم في عام (١٩٠٥)أصبح (٦٤) الفاً ؟!! ولم يشر ذلك المبشر إلى أي مصدر لإثبات هذا الزعم . وعلى الرغم من أنه عمل دليلاً سياحياً في بعض الأحيان ، وأن كتابه الذي ذكر فيه ذلك إنما هو دليل سياحي ، على الرغم من هذا، فإنه لم يكلف نفسه عناء تقديم تفسير يبين كيفية حدوث هذا الفرق السكاني بين عام(١٨٤٦) وعام (١٨٧٦)م ، حيث يتقلص عدد السكان المسلمين من (٨)الاف شخص حسب مصدره الشخصي ، إلى (٤) آلاف شخص حسب « رواية بايديكر) ! ! وبالطبع لا يمكن القول بأنه يجهل من هو « بايديكر » .

---

١) دليل السائح لفلسطين وسورية ، ١٨٧٦، ص١٦١ – ١٦٢ .

ومما لا شك فيه أن عدد اليهود قد تزايد كثيراً بعد عام(١٨٨٠)م ، بسبب الاضطهاد الذي لاقوه في روسيا . ففي ذلك الوقت كان الحي اليهودي في المدينة القديمة مزدحماً ، وأخذ اليهود يقيمون في ضواحي القدس غير التابعة لبلديتها . ونظراً لكونهم أجانب يتمتعون بحماية قنصلية ، وبامتيازات الرعايا الأجانب ، فلم يدفعوا الضرائب كما لم يعتبروا مواطنين ، بل كانوا حجاجاً بأذونات إقامة مؤقتة . وكان يصل القدس سنوياً في عيد الفصح ما لا يقل عن (١٥) الف نصراني ويهودي ، وكانوا يقيمون فيها بأذونات مؤقتة أيضاً ، ولمدة ثلاثة أشهر . وبالتالي لم يكونوا يتمتعون بخدمات بلدية ، سواء أقاموا في القدس القديمة أو في ضواحيها .

إن المبالغات المؤسفة المضحكة التي مر ذكرها ، لم تأخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار ، كما لم تعط اعتباراً للهجرات اليهودية التي كانت تتم نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية السائدة آنذاك في أوروبا وتركيا وفلسطين ، وإذا كان لهذه الارقام المتضاربة دلالة ما ، فإنها تشير إلى هجرات ضخمة بين(١٨٤٦ ، ١٨٧٦)، وهي وجهة نظر تدعمها مراجع ورد ذكرها .

وفي عام (١٩٠٧)قدرت إحصائية قنصلية عدد اليهود في القدس بـ (٥٥) الف شخص ، متأثرة بإحصائية تبشيرية قدرتهم بـ (٦٤) ألف شخص . وقد ثبت خطأ هاتين الاحصائيتين المضحكتين بعدالاحتلال البريطاني عام(١٩١٧) ؛ فقد أشار تقرير رسمي إلى أن عدد اليهود في كل فلسطين كان عام(١٩١٨)يساوي (٥٥)الف شخص،وهذا يدحض بشكل قاطع التقديرات والتخمينات التي ورد ذكرها حول عدد اليهود في القدس منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الاحتلال البريطاني .

إن تعداد السكان الذي جرى عام(١٩٢٢) لأول مرة في تاريخ فلسطين الحديث ، هو الدليل الثابت الذي يمكن قبوله مرجعاً معتمداً ، وقد أخذ هذا التعداد بعين الأعتبار السماح بالهجرات الجماعية لليهود بين عامي(١٩١٨ و ١٩٢٢) حيث بلغ عدد المهاجرين في الفترة من(١٩٢٠ إلى ١٩٢١) م فقط (١٦٥٠٠) شخصاً . وقد صنفت الارقام الاحصائية بناء على العنصر الديني للسكان ، وبموجب ذلك التعداد كان في المدينة القديمة (٩٣٤٥) مسلماً ، و(٧٢٦٢) نصرانياً و (٥٦٣٠) يهودياً . ولذلك لم تكن مسألة الغالبية اليهودية واردة إطلاقاً قبل عام (١٩٢٢). أما المدينة الجديدة

التي أصبحت حدود بلديتها تمتد الآن لتشمل الضواحي بسكانها النصارى واليهود والمسلمين ، فبلغ عدد سكانها (٤٦٦٨) مسلماً و (٧٤٣٧) نصرانياً ،و (٢٨٣٣٢) يهودياً . إن مجموع سكان القدس القديمة والجديدة كان (٢٨٧١٢) مسلماً ونصرانياً و (٣٣٩٦٢) يهودياً (١) ؛ وإن هذا الرقم ليزيد عن خرافة الرقم (٦٤) الفاً، أو خرافة الرقم (٥٥) الفاً التي وردت قبل عشرين عاماً .

وعندما نأخذ بعين الاعتبار نسبة الزيادة الطبيعية ، ونسبة الهجرات اليهودية الجماعية ، فإن الغالبية البسيطة لليهود في القدس بعد عام (١٩١٨) كانت بسبب تطبيق وعد «بلفور» تحت رعاية الانكليز .وعلى أية حال ، فان القول بوجود غالبية يهودية في مدينة القدس قبل عام (١٩١٨) هو إدعاء زائف ، بل ان من المسلَّم به أن عدد السكان اليهود في المدينة القديمة أخذ يتناقص بعد عام(١٩٢٢) . ففي الأحصاء السكاني لعام(١٩٣١) كان سكان القدس (٥٣٣٣) نسمة ، أي أقل من سكانها عام(١٩٢٢)بـ (٤٠٨) نسمات . واستمر ذلك الانخفاض حتى عام(١٩٤٨). ويصعب التقدير الصحيح نظراً لعدم إجراء أي تعداد سكاني بعد عام (١٩٣١) .

---

١) فلسطين ، تقرير وإحصاء السكان لعام ١٩٢٢ ، القدس ١٩٢٣ ص ١٤ .

إن هذه الحقائق المتتالية تدحض ادعاء صهيونياً آخر ، فأن المثل العربي الذي يصف المعتدي الذي يغطي عدوانه بالخدعة يقول(ضربني وبكى وسبقني واشتكى) . وهذا هو واقع الحال بالنسبة لأوضاع العرب والمسلمين في الدعاية الإسرائيلية اليهودية . لقد بينا فيما سبق نماذج لادعاءاتهم الزائفة ، التي تفتقر إلى أبسط أسس الصحة والدقة والحقيقة . وجميع هذه الادعاءات تهدف إلى تحويل الرأي العام عن إدراك احتلال أرض فلسطين ، وتدنيس أو سلب أملاك الوقف الإسلامي ومؤسساته الدينية ، وتدمير المساجد والأبنية التاريخية ، وتدنيس مئات القبور الإسلامية ، وانتهاك حرمات الموتى ، وفوق ذلك كله ، العدوان على جدران المسجد الأقصى ، وتهور اليهود المتدينين وطيشهم في استخدام الأماكن والأراضي الموقوفة على المسجد الأقصى لتعبدهم ، تلك الأماكن التي ارتبطت بإسراء محمد صلى الله عليه وسلم للقدس .

كانت هذه الاعتداءات الهمجية في القدس والخليل وفي جميع أنحاء فلسطين ، المكافأة التي تلقاها العرب والمسلمون لقاء حمايتهم لليهود من اضطهاد النصرانية عبر القرون . كان هذا هو نوع « رد الجميل اليهودي » على

التسامح والعطف اللذين سارت عليهما الحكومات الإسلامية المتعاقبة تجاه اليهود .

إن التاريخ لم يسجل على الاطلاق أن « لاجئاً » يغتصب المكان الذي يؤويه ، أو « ضيفاً » يطرد « مضيفه »، أو « مستأجراً » يحتل « المأجور » . إن المغالاة في « الوطنية الضيقة » لدى اسرائيل ، وعدم احترامها للقوانين الاخلاقية أو الدولية ، جعلت اليهود يقومون بتلك الممارسات نحو العرب في فلسطين ، وبخاصة في القدس .

إن المزايا المتحجرة التي تتميز بها إسرائيل جعلتها تنزع عن القدس مزاياها العالمية ، فجردتها من ماضيها الإسلامي ، وطمست طابعها العربي . إن الإسلام لم يواجه مثل هذه الهجمة على مدينته المقدسة الثالثة منذ الغزوات الصليبية ؛ فقد أحيطت المدينة بسوار من القلاع المحصنة على شكل مستعمرات سكنية ، وإن التصميم العام لتلك المستعمرات دفاعي هجومي بكل ما في ذلك من معنى عسكري ، ولا يحمل أي معنى للسلام والأمن المستقبلي . نعم ، لقد أقيمت هذه القلاع المحصنة بشكل دفاعي ، ولكي تحقق هدفاً أساسياً هو وضع جميع الأمكنة المقدسة

الإسلامية والمسيحية ، تحت الخطر المستمر (إذ لا توجد أمكنة يهودية مقدسة يمكن أن تتعرض للخطر) . ففي عام (١٩٤٨)م لم يتردد « الهاجانا » في تعريض (الكنيس) الرئيسي اليهودي لمخاطر الحرب ودمارها ، فهل يتردد أحفادهم – اذا اقتضى الأمر – في جلب الدمار ، وما هو أسوأ منه ، لمقدسات النصارى وللمسجد الأقصى ؟ ! .

إن سلوك اسرائيل خلال العقود الثلاثة الماضية يجعلنا نؤمن بان اختبار نواياها في السلام ينبغي أن يكون في موقفها تجاه القدس ، وليس تجاه سيناء أر غزة أو الضفة الغربية أو هضبة الجولان . وإذا استطاع العرب والمسلمون أن يجعلوا اسرائيل تدرك جيداً أن شبراً من أرض الإقصى أثمن لديهم من جميع أميال الرمال في سيناء ، فأنهم سيكتشفون حقيقة نوايا إسرائيل في السلام ، ذلك السلام الذي تنادي به إسرائيل ، ولكن بشروطها الخاصة .

الملاحـــق والخرائط والصـــور

١ – الملحق رقم « ١ »
وقفيـــة أبي مدين

بسم الله الرحمن الرحيم

هـــذا كتاب وقف صحيح شرعي . . . اكتتبه الشيخ . . . أبو مـــدين شعيب ابن ابي عبد الله محمد ابن . . . أبي مدين شعيب المغربي . . . أشهد على نفسه وهو في صحته انه وقف . . . جميع المكانين الآتي ذكرهما ووصفهما وتحديدهما الجاريين في الواقف المذكور وملكه وتصرفه وحيازته إلى حين هذا الوقف . . .

وأحد المكانين المذكورين هو قرية تعـــرف بقرية عين كارم من قرى مدينة القدس الشريف ، وتشتمل على أراضي معتمل ومعطل . . . وأوعـــار وسهل . . . وعـــلى آثار دور برسم سُكْنى فلاحيها وبستـــان صغير ، واشجار رمان وغير ذلك يستقى من عين مائها ، وأشجار زيتون رومي ، وخروب

وتين وبلوط . . . الحد القبلي منها ينتهي إلى المالحة الكبرى، والحد الشمالي ينتهي إلى بعض أراضي قلونية . . . والحد الغربي ينتهي إلى عين الشقاق ، والحد الشرقي ينتهي إلى بعض أراضي المالحة الكبرى « أوقفها » بجميع حقوقها ومرافقها . . . والعين الموجودة فيها والنزّازة ، والأشجار النابتة ، والآبار الخربة ، وقرامي العنب العتيقة الرومية، وما يُنْسب للقرية المذكورة بكل حق من حقوقها . . . خلا مافي ذلك مسجد الله تعالى ، وطريق المسلمين ومقبرة لهم، فان ذلك خارج عن هذا الوقف وغير داخل فيه .

وأما المكان الثاني الموقوف فإنه بالقدس الشريف بخط يُعرف بقنطرة أم البنات بباب السلسلة المشتمل على إيوان وبيتين وساحة ومرتفق خاص ، وسُفْلي ذلك مخزن وقبو . . . وقفاً صحيحاً شرعياً قاطعاً . . . دائماً سرمدياً . . . خالصاً لأهله مؤبداً والمستحقين على الدوام . . . لا يُباع ذلك ولا شيء منه ،ولا من حقوقه ، ولا من حدوده ، ولا يُمْلك، ولا يُناقل ،

ولا يُحَل عقد من عقوده ، ولا يرجع هذا الوقف لغير أهله . . . لا يُبْطله تقادم دهر ، ولا يوهنه اختلاف عصر ، كلما مر عليه زمان أكده . . . أبد الآبدين . . . إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

أنشأ الواقف المذكور . . . وقفه هذا على السادات المغاربة المقيمين بالقدس الشريف والقادمين إليها من السادة المغاربة على اختلاف أوصافهم وتباين حرفهم . . . لايُنَازعهم فيه منازع ، ولا يشاركهم فيه مشارك . . . ينتفعون بذلك . . . ويقدم الواردون على المقيمين ، الأحوج فالأحوج . . . فاذا انقرضت المغاربة ولم يوجد منهم أحد مُقيماً بالقدس الشريف . . . فيرجع وقفاً على من يوجد من المغاربة في مكة المشرفة وعلى من يوجد منهم بالمدينة المنورة فاذا لم يوجد منهم أحد بالحرمين الشريفين فيرجع وقفاً على الحرمين الشريفين .

وقد شرط الواقف النظر والتولية على هذا

الوقف لنفسه مدة حياته، ثم من بعده لمن يوجد رشيداً من جنس المغاربة بالقدس الشريف، ويشهد له بالرشد والتقوى .

وقد أعدّ المكان الثاني المندرج في هذا الكتاب زاويةً سكناً للواردين الذكور من المغاربة . . . وليس لذكور المغاربة المقيمين ولا لاناثهم السكن في المكان المذكور . وعلى كل من يتولى هذا الوقف ان يبدأ بعمارته وإصلاحه . . .

« وقد شرط الواقف » ألاّ تؤجر القرية أكثر من سنتين، ولا يستأنف عقد حتى ينتهي العقد الأول.

وقد شرط الواقف انه بعد الفائض من التعميرات، أن يعمل المتولي ، في الثلاثة أشهر رجب وشعبان ورمضان ، خبزاً ويفرقه في الزاوية على المغاربة ، لكل قادم من المغرب أو مقيم بالقدس الشريف من المغاربة ، ذكوراً وإناثاً ، جوازي رغيفان . وعند

تفريق الخبز بعد صلاة العصر يقرأ الحاضرون سبع فواتح والاخـــلاص والمعوذتين ثلاثـــاً ، ويهدى ثواب ذلك إلى حضرة النبي صلى الله عليه وسلـــم ولأصحابه وأتباعه ، ولروح الواقف ، ولجميع من ينسب بالخير في هذا الوقف .

وشرط الواقف إطعامية في عيـــد الفطر وفي عيـــد الأضحى وفي المولد الشريف لفقراء المغاربة .

وشرط الواقف أن يدفع المتولي لكل قادم من المغرب محتاجاً ومقيماً بالزاوية ثمن كسوة تقيه مـــن البرد ، وإذا مات مغربي لم يكن عنده شيء فيصرف تجهيزه وتكفينه من غلة الوقف .

وقد تم هذا الوقف المبارك بتمام شروطه . . . لوقوعه من أهله في محله على الوجه المرضي لجوازه، ولخلوه عما يؤدي إلى نقضه وحله ، لكونه صار وقفاً مؤكداً وحبساً دائماً . . . لا يُمْلك ، ولا

يُتصدق بـــه ، ولا يوهب ، ولا يرهن ، ولا يناقد به ، ولا يُتعوّض عنه ، ولا يسلب ، ولا يحل لأحد . من أمير أو مأمور أو ذي سلطان جائر أن يُبْطل هذا الوقف ولا شيئ منه ، ولا يغيّره . . . ولا يسعى في إبطاله ، ولا في إبطال شيء منه . . . فمـــن فعـــل ذلك أو أعان عليه . . . « فقد » عدل عن أمر ربه وتمـــرد عليه . . . واستحق لعنته .

وأشهد « الواقف » عليه . . . بجميع ما نسب إليـــه في هذا الكتاب بعد أن قُرِئَ عليه من أوّله إلى آخره . . . وذلك في اليوم المبارك التاسع والعشرين من شهر رمضـــان المعظم سنة عشرين وسبعمئة . . .

٢ – الملحق رقم « ٢ »
وقفيـــة الملك الأفضـــل

شرط واقف محلة المغاربة قُيد بإذن مولانا . . . شجاع الدين أفندي قاضـــي القدس الشريف . . . وهذا الكتـــاب متصل الثبوت والتنفيذ بحكم الشريعة إلى يومنا هذا . وقُيد في اليوم السادس والعشرين من شهر شعبان سنة ألف وأربع .

بسم الله الرحمن الرحيم

يشهد من أثبت اسمه وشهادته آخر هذا المحضر، وهم يومئـــذٍ مـــن الشهود الأمناء الاحرار العقلاء المسلمين الذكور الأخيار من أهل علم ومخبرة بما يشهدون به شهادة عرفوا صحتها وتحققوا معرفتها... لا يشكون فيها ولا يرتابون . . . ويلقون الله بأدائها أنهم يعرفون جميع الحارة المعروفة المسماة بحـــارة المغاربة الكائنة بمدينة القدس الشريف . . . الحـــد

الأول وهو القبلي ينتهي إلى سور مدينة القدس الشريف وإلى الطريق المسلوكة إلى عين سلوان . والحد الثاني وهو الشرقي ينتهي إلى حائط الحرم الشريف. والحد الثالث وهو الشمالي ينتهي إلى القنطرة المعروفة بقنطرة أم البنات . والحد الرابع وهو الغربي ينتهي إلى دار الإمام . . . شمس الدين قاضي القدس الشريف، ثم إلى دار الأمير عماد الدين بن موسكي، ثم إلى دار الأمير حسام الدين قايماز .

ويشهد شهوده أن هذه الحارة المعينة أوقفها الملك الأفضل نور الدين علي بن السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب بن شادي ، رحمهما الله تعالى ،على جميع طائفة المغاربة على اختلاف أوصافهم وتباين حرفهم ذكورهم واناثهم كبيرهم وصغيرهم فاضلهم ومفضولهم ، ليسكنوا فيها في مساكنها وينتفعوا بمرافقها ، على قدر طبقاتهم وما يراه الناظر عليهم وعلى وقفهم من ترتيب

ذلك وتفضيل من يفضله وتقديم من يقدمه ، بحيث لا يتخـــذ شيء من المساكن مُلكاً ولا احتجازاً ولا بَيْعاً ، وقفـاً مؤبداً شرعياً ، ماضياً جارياً على هذه الطائفة المغاربـــة . . .

ويشهد شهودهُ أن النظر في ذلك ، وفي كل جزء منه،وفي ترتيب أحواله ووظائفه وأموره راجع إلى مَنْ يكون شيخاً قدوة من المغاربة المقيمين في كل عصر وأوان بالقدس الشريف ، يتولى ذلك بنفسه ، وله ان يولّي من اختار وآثر ويستنيب عنه من يقوم مقامه وله عزله إذا أراد . . .

ويشهدون به وبذلك كتبوا شهاداتهم في اليوم الرابع والعشرين مـــن شهر الله رجب الفرد سنـــة ست وستين وستمـــائة . . .

٣ – الملحق رقم « ٣ »

أمـــر من محمد علي باشا « ١٢٥٦ هـ »

افتخار الأماجد الكرام ذوي الاحترام أخينا السيد أحمد أغا دزدار متسلم القدس الشريف حالاً.

إنه ورد لنا أمر سامي سر عسكري مضمنه صورة إرادة شريفة خديوية صادرة لدولته يعـــرب مضمونها العالي أنه قد اتضح من صورة مذاكرة مجلس شورى القدس الشريف بان المحل المستدعيين تبليطه اليهود هو ملاصق إلى حايط الحـــرم الشريف وإلى محل ربط البراق ، وهو كاين داخل وقفية حضرة أبو مدين « قدس سره » وما سبـــق لليهود تعمير هكذا أشيا بالمحل المرقوم ووجد أنه غير جايز شرعاً فمن ثم لا تحصل المساعدة لليهود بتبليطه وأن يتحذروا اليهود من رفع الأصوات واظهار المقالات ويمنعوا عنهـــا فقط يعطى لهم الرخصة بزياراتهم على الوجه

القديم وصادر لنا الأمر السامي السر عسكري باجرا العمـــل بمقتضى الارادة المشار إليها فبحسب ذلك اقتضى افادتكم بمنطوقها السامي لكى بوصوله تبادرو لاجرا العمل بمقتضاها المنيف يكون معلومكم .

في ٢٤ را سنة ٢٥٦ الختم

جرنال ٣٦٨ نمرة ٣٩ محمـــد شريف

٤ – الملحق رقم (٤)
مذكرة من مدير أوقاف القدس « ١٩١١)

ان متولي اوقاف ابي مدين الغوث شعيب قدس الله سره قد رفع استدعاء يبين فيه ان أفراد الطائفة اليهودية الذين جرت عادتهم بالذهاب إلى الحائط المعروف بالبراق الكائن خارج الحرم الشريف في القدس الشريف لجهته الغربية على ان يبقوا في اثناء زيارتهم واقفين على اقدامهم أخذوا أخيراً خلافاً للعادة يجلبون كراسي للجلوس عليها أثناء زياراتهم. وبما ان البراق من أملاك الوقف المذكور اعلاه ويؤدي إلى زقاق غير نافذ فقد طلب المتولي المشار إليه توقيف هذه الحالة حالاً تجنباً لادعاء اليهود في المستقبل بملكية المكان .

وعند تقديم الاستدعاء السابق الذكر بين فضيلة المفتي ودائرة الأوقاف والمحكمة الشرعية في

مطالعاتهم على الاستدعاء المشار إليه بان الوقف المذكور كائن داخل المسقفات المجاورة لحائط المسجد الأقصى الشريف من جهته الغربية وهو عبارة عن زقاق غير نافذ عائد للوقف المذكور وانه محظور بموجب الشرع من جميع الوجوه وضع كراسي أو ستار أو أشياء أخرى من هذا القبيل أو احداث أي بدعة مما يدل على الملكية ، وانه ليس لاحد الحق في وضع أشياء كهذه أو احداث أيّة بدعة مما يؤول إلى احتلال موقع حائط المسجد الأقصى الشريف وانه يجب اتخاذ التدابير لمنعهم .

وبعد المذاكرة في الأمر قرر المجلس في عدم السماح بوضع أشياء تعتبر بأنها من دلائل الملكية سواء في الوقف المذكور أو عند حائط الحرم الشريف وانه يجب ان لا تعطى فرصة لاحد برضع أشياء كهذه ومن الضروري المحافظة على العادة القديمة.

وعليه نرفع هذا الاستدعاء المذكور مع ملحقاته إلى سعادة المتصرف لاجراء الإيجاب .

الختم

مديرية أوقاف القدس

الامضاء

عارف حكمت

الخريطة رقم (١)

القدس القديمة : قبل الاحتلال الصهيوني

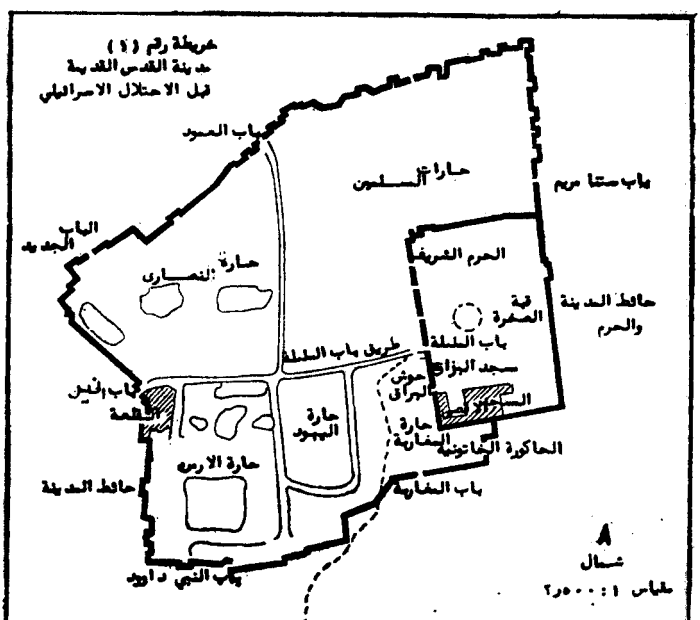

الخريطة رقم (٢)

القدس القديمة : المساحات المغتصبة منذ عام ١٩٦٧

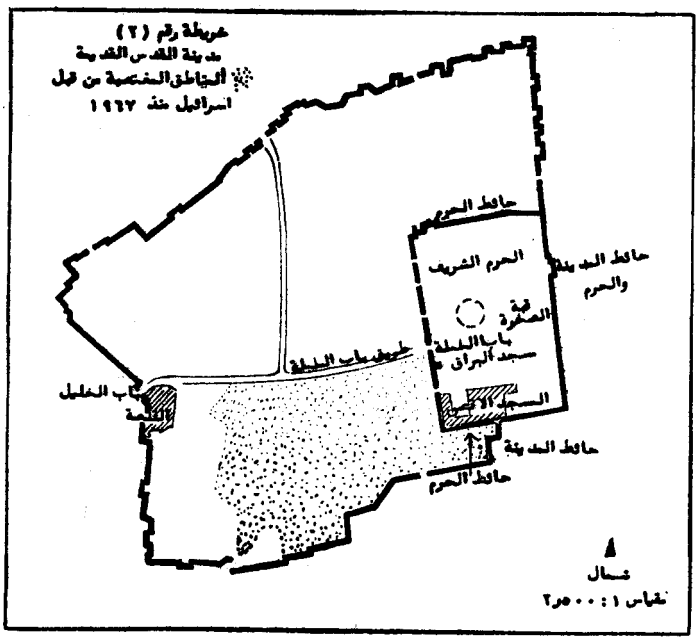

١ – المبكى عام ١٩٣٩

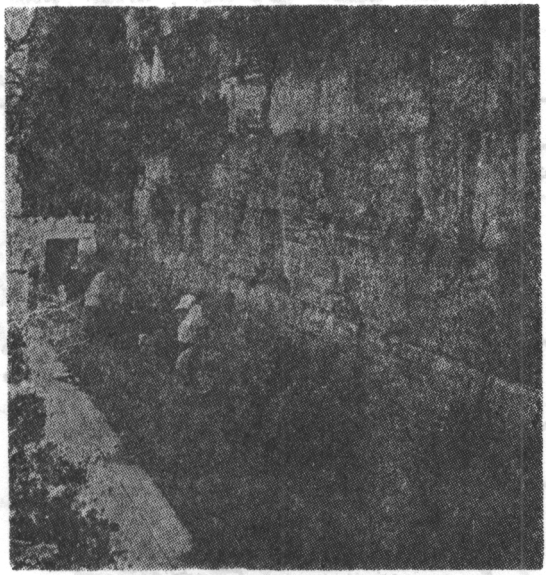

المبكى : أمام جزء صغير من الحائط الغربي للحرم الشريف (الرصيف ٣٠×٤ ياردة في زقاق مغلق).

المصدر : الموسوعة اليهودية العالمية (١٩٣٩)

٢ - المبكى عام (١٩٦٧)

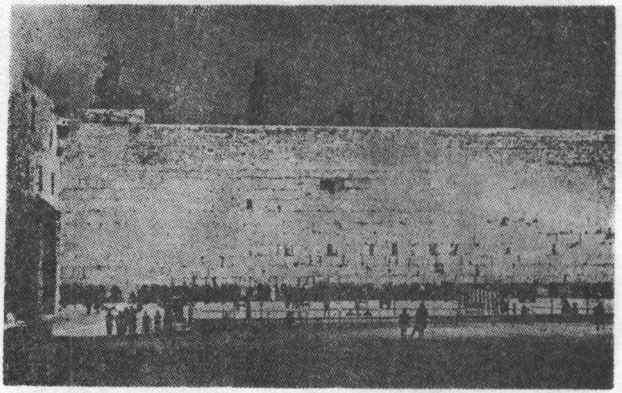

الرصيف : الموسع من الصورة - ١ - حيث اصبح ميدانا امام الحائط الغربي للحرم الشريف بازالة الحي المغربي من على اراضي وقف ابي مدين الغوث . وتلاحظ في الجهة اليسرى المحكمة الشرعية القديمة (المدرسة التنكزية) .

المصدر : الموسوعة اليهودية (طبعة جديدة)

مكتبة المهتدين الإسلامية

٣ – المبكى والصخرة المشرفة

الحائط الغربي للحرم الشريف مع الميدان امامه (على الأراضي الوقفية المغتصبة)، وقف (ابي مدين). البناء على الزاوية اليمنى للجدار هو المحكمة الشرعية القديمة (المدرسة التنكزية). تلاحظ الصخرة المشرفة على الساحـــة المقفلة .

المصدر : الموسوعة اليهودية (طبعة جديدة)

مكتبة التراث الإسلامي مركز الأبحاث

٤ ـ الزاوية الفخرية ووقف أبي السعود

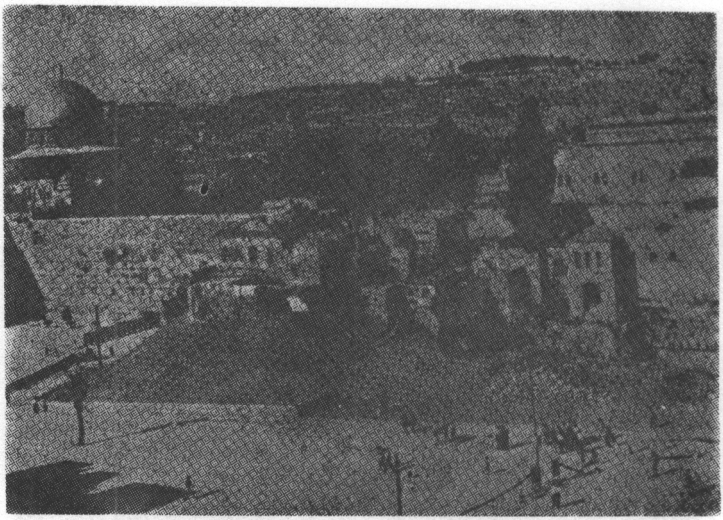

الزاوية الفخرية وأملاك (أبي السعود) على مقربة من جدران الحرم الشريف ، أزيلت في حزيران ١٩٦٩ .

تلاحظ الصخرة المشرفة في أقصى اليسار والحائط الغربي والميـــدان (المغتصب) من الأرض الوقفية .

المصدر : روحي الخطيب ، تهويد القدس ـ ١ ـ (عمان) ١٩٧٠ ، ص ٧٧ .

٥ – اليهود يقيمون الصلاة تحت المحكمة الشرعية

مسيرة يهودية للصلاة تحت المحكمة الشرعية القديمة الواقعة على أحد الأبواب الرئيسية للحرم الشريف عند باب السلسلة .

المصدر : روحي الخطيب : تهويد القدس ، ٢ (عمان) ١٩٧١ص٦١ .

مكتبة المهتدين إسلام المقارنة الأديان